تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة

أ.د.حمير شهاب احمد (*) الباحث زيرون سلمان محمد (**)

الملخص :

يتناول البحث تطور القوة والقدرات الصينية المتنوعة (العسكرية، الأمنية، الاقتصادية، التكنولوجية والتفوق العلمي)، ويبين البحث أنَّ تفوق الاقتصاد الصيني ونموه، كان له انعكاس ايجابي على بقية القوة والقدرات الاخرى، أي بمعنى هو اساس التطور في كافة المجالات.

إنَّ التطور في القوة والقدرات العسكرية الصينية كان له الأثر الواضح على العقيدة الاستراتيجية الصينية، وهذا ما يتناوله بشيء من التفصيل هذا البحث، كذلك يتناول تطور القوة النووية الصينية، ولا يغفل سياسة الصين الامنية والتي تشير الى حماية سيادة الدولة والتركيز على وحدة وسلامة الاراضي الصينية.

كذلك يتناول البحث القوة والقدرات الاقتصادية الصينية بشقيها الداخلي والخارجي، وعلى الصعيد الداخلي تمت متابعة تطور الاقتصاد الصيني عبر مراحل مختلفة وكذلك تناول القرارات التي أدت الى هذا التطور، وعلى صعيد القوة والقدرات الخارجية أشار البحث في ذلك الى (تجمع دول بريكس، مبادرة الحزام والطريق) كنماذج لهذه القوة والقدرات، ولم يتناسَ البحث القوة والقدرات التكنولوجية والتفوق العلمي الصيني ومسارهما عبر انشاء مراكز بحثية

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد..

للتطور والتدريب والتعاون مع الباحثين وكيفية سد الفجوة التي تفصل الصين من الغرب، واشار البحث كذلك الى تطور تكنولوجيا الفضاء.

المقدمة

أصبح تقدم الصين وتأثيرها في النظام السياسي الدولي يعتمد على عدة مرتكزات جوهرية وهي فاعلة ومؤثرة، كون أن قوة الاطراف الفاعلة فيه تستند الى مجموعة من القدرات التي تمتلكها الدول، كما ان قوة الدولة لا تقتصر على القدرات العسكرية فحسب، بل تأخذ منحى اخر يشمل كل القدرات المعنوية والمادية، وان امتلاك مقومات القوة لدولة معينة، يسمح لها بالتأثير الخارجي في سلوك الاخرين، ويقترن هذا التأثير مع اهداف سياستها الخارجية من اجل ضمان تحقيق مصالحها واهدافها القومية.

لقد شهدت مرحلة مابعد الحرب الباردة تغيرات مفاجئة أخلت بتوازن القوى في النظام الدولي، ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي، مما سبب انحراف بوصلة النظام الدولي الى صالح الولايات المتحدة الامريكية والتربع على قمة الهرم الدولي وفرض هيمنتها شبه المطلقة، الامر الذي بدوره ادى الى بروز قوى جديدة واهمها القوة الاقتصادية (الصين) لتدخل ضمن سباق التنافس والتأثير في الساحة الدولية مع الدول الكبرى، وبخاصة مع القطب الامريكي المسيطر، فقد عملت على تطوير قدراتها في كافة الجوانب (الاقتصادية، العسكرية، تكنولوجية، العلمية) والظهور كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي.

تذهب فرضية الدراسة الى سعي الصين في تطوير مقومات القوة الشاملة والقدرات الصينية بعد مرحلة الحرب الباردة، مقارنة مع المرحلة السابقة التي عرفت بها الصين بمحدودية الامكانات التي تمتلكها، وانسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة والمتغيرات التي طرأت عليها والظهور بوصفها قوةً مؤثرة في الساحة

الدولية. حيث أدركت الصين ان القدرة التأثيرية لها لا تتمثل بما تمتلكه من قدرات اقتصادية هائلة فحسب، وانما ضرورة تطوير قدراتها في كافة المجالات .

وعليه فقد تقسيم هيكلية الدراسة اضافة الى المقدمة والخاتمة في ثلاثة مباحث وكالاتي:

المبحث الاول: القوة والقدرات العسكرية والامنية الصينيـــة.

المبحث الثاني: القوة والقدرات الاقتصادية الصينية.

المبحث الثالث: القدرات التكنولوجية والتفوق العلمي الصيني.

المبحث الاول

القوة والقدرات العسكرية والامنية الصينيـــة

بالنظر لتفوق الاقتصاد الصيني، من الواضح ان جمهورية الصين الشعبية أصبحت تطمح الى تطوير قدراتها بكافة المجالات، ومن اجل فرض نفسها كقـــوة فاعلـــة ومؤثرة في الساحة الدولية، لاسيما تطوير قدراتها العسكرية والامنية للوقوف امام التهديدات والتحديات في مناطق نفوذها الاقليمية والدولية، حيث تعتبر القـــوة العسكرية واحدة من الادوات الرئيسية لتحقيق اهدافها العليا، اضافة الى عوامل القوة الاخرى التي تتمتع بها، وان تحقيق الاهداف العليا لأي دولة وتحقيق اغراضها السياسية من خلال فاعلية القوة العسكرية، ينبغي ان تكون مدعومة من عوامـــل أخرى وهي (اقتصادية، سياسية، تكنولوجية)، كون قوة الدولة لا تأتي من فراغ.

ان الاستراتيجية العسكرية الصينية مثيرة للجدل، بسبب عدم دقة الارقام التي يعلن عنها بالإنفاق والتطور العسكري، ويعود ذلك الى ان الاعلان عن الانفـــاق العسكري الصيني يشكل مخاوفاً لدى الدول الاخرى، وهذا الامر بدوره سيشكل عائقاً امام مراحل التطور العسكري والاقتصادي الصيني، وربما قد يكون ذلـــك سبباً رئيسياً في ترحيب كل دول الاقليم بتواجد الولايات المتحـــدة الامريكيـــة، كذلك ترى الصين ان اعلان الرقم الحقيقي، سيشكل ايضاً مخاوف لدى الـــدول

الكبرى وما تشكله القوة العسكرية الصينية في المستقبل من تحدياتً لها، فضلا عن اعادة النظر في الموازين الدولية [١]، لذا يمكن القول ان الصين انتهجت "مبدأ الكتمان" فيما يخص تطور قدراتها العسكرية والاقتصادية، تجنباً لعرقلة مسيرتها التصاعدية في النسق الدولي من قبل الدول الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية.

ومن منطلق العقيدة العسكرية الصينية، التي تهدف الى تطوير قدراتها العسكرية، وتبعاً لأدراك القيادة الصينية في اجراء اصلاحات كبيرة في قوتها العسكرية، لاسيما هيكل القوات الصينية الحالي وعقيدتها العملياتية وطرق تدريبها وتوزيعها، والقدرات في مجال القيادة والسيطرة، و بغير ذلك لا تستطيع الصمود امام التطورات العسكرية العالمية [٢].

واستناداً لما سبق، فقد انعكست تلك المتغيرات على الفكر الاستراتيجي الصيني، مما ادى الى تغيير في هيكل القوات والعقيدة الدفاعية، التي اصبحت تستند الى مفاهيم الحرب المحلية والدفاع النشط عن اطراف البلاد والاستخدام المحدود للقوة الجوية والبحرية خارج الحدود، مما يعكس طبيعة الاهتمامات القارية والبحرية والاستراتيجية [٣].

لقد شكلت الاستراتيجية العسكرية الصينية احدى المفاتيح التي اعتمدت الصين عليها في حل المعضلات الوطنية والاقليمية، لاسيما خلال فترة الحرب الباردة، اذ يتملك جيش التحرير الشعبي الصيني منظومة قتالية منضبطة من وحدات وافراد ومعدات عسكرية ثقيلة وطائرات، اكثر مما تمتلك اية مؤسسة عسكرية في اسيا[٤]، كما ويبلغ عدد افراد القوات المسلحة الصينية ما يقارب (٢.٥) مليون جندي، وبذلك يعتبر الجيش الاكبر عالمياً من حيث القوة العددية، فضلا عن هناك قوة بشرية مؤهلة للخدمة العسكرية في الصين ما يقارب (٣٠٠) مليون نسمة، ويصل منهم نحو (٩) ملايين سنوياً الى سن التجنيد "الاجباري"[٥]، واضافة لذلك تضم

القوات العسكرية الصينية البرية (الشرطة العسكرية و شبه عسكرية) اكثر من (١.٥) مليون فرداً، والقوات الاحتياطية البالغ عددهم (٨٠٠) الف فرداً[٦].

واشارة الى تاريخ هذا الجيش، فأنه يعود تشكيله الى حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية، خلال مدة الحروب الاهلية بين جناحي "الكومينتانغ"، وكذلك الحرب ضد القوات اليابانية، وقد تشكلت جذور المؤسسة العسكرية الصينية على هيئة عصابات مسلحة تطبيقاً لتصورات "ماو تسي تونغ" في هذا المجال، من ثم بدأت تتحول تدريجياً الى جيش نظامي تسانده اعداد كبيرة من المليشيات الشعبية المسلحة [٧]، وقد أبدت الصين اهمية كبيرة تجاه منظومتها العسكرية، وتحديدا بعد اجراء الاصلاحات الاقتصادية، انطلاقا من طموحات الصين في فرض نفوذها وتأثيرها على الساحة الاقليمية والدولية، فضلا عن ممارسات فرض السيادة الصينية في اعادة اراضيها واهمها تايوان (فرموزا)، وكذلك فيما يتعلق بالقضايا التي تجعلها تسعى في تطوير قدراتها العسكرية، والاستحواذ على اسلحة متطورة تمكنها من تحقيق تطلعاتها المستقبلية [٨].

ان الحجم الكبير لتعداد الجيش الصيني، لا ينفي مبدأ الاهتمام النوعي لا الكمي في هيكليته، حيث تعرضت المؤسسة العسكرية الصينية الى اعادة هيكلية في عهد "دينغ هيساو بينغ"، فقد استندت العملية على تخفيض اعداد الجيش الصيني على مراحل، ابتداءً من الثمانينات فقد خُفض بحدود مليون جندي[٩]، وبحلول عام ١٩٩٧ خُفض بحدود نصف المليون، ومن ثم بحدود (٢٠٠) جندي اضافي في عام ٢٠٠٥[١٠]، وبالرغم من تلك التخفيضات المستمرة التي تعرضت لها المؤسسة العسكرية الصينية، الا ان الجيش الصيني والقوات التابعة له حافظ على المرتبة الاولى عالمياً من حيث العدد.

واتساقاً مع ذلك فقد انعكست تلك التحديثات على الجيش الصيني من خلال بعض المظاهر والمتمثلة بإعادة العمل بالرتب العسكرية التي الغى العمل بها

"ماو" على اساس انها تعبير عن مظهر طبقي، وتحول آلية الانتماء الى الجيش من النظام التطوعي الى النظام الخدمة الاجبارية، كما ابدت القيادة الصينية اهتماما في تحديث امكانيات الجيش، من خلال انشاء عدد كبير من الغواصات التقليدية، الامر الذي جعل الاسطول الصيني يحتل المرتبة الثانية عالمياً، وكذلك تطوير منظومة الاسلحة النووية، فبدأت الصين منذ مطلع الثمانينات تجري تجاربها الاولى على الصواريخ العابرة للقارات (٧ الاف ميل بحري)، فضلا عن تطوير قدراتها في مجال اطلاق الاقمار الصناعية، و منذ عام ١٩٨٢ بدأت بأجراء التجارب على الغواصات الحاملة للصواريخ الاستراتيجية [١١].

وبالنظر لسعي الصين في تطوير منظومتها العسكرية بشكل مستمر، فقد أخذت الميزانيات الدفاعية الصينية في تزايد كبير، مما اسهم في زيادة القدرات العسكرية الصينية، فضلا عن تطوير ونشر قدراتها، في حين تؤكد التقارير ان النفقات العسكرية السنوية للصين في تزايد مستمر، حيث ان موازنة عام ١٩٩٦ زادت بنسبة (١١%) مقارنة مع موازنة عام ١٩٩٥، كما استمر تزايد النفقات العسكرية في عام ١٩٩٧ بنسبة بلغت (١٣%) عن السنوات السابقة [١٢]، وفي عام ٢٠٠٧ اعلنت الصين عن زيادة في ميزانيتها الدفاعية بنسبة (١٧.٥%) لتصل الى حوالي (٤٥) مليار دولار[١٣]، وحسب تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فقد شهد الانفاق العسكري الصيني في عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً كبيرا بلغ (٨٤.٩) مليار دولار، بنسبة (٨.٥%) لتأخذ المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الامريكية، وفي عام ٢٠٠٩ ارتفع الى (١٠٠) مليار دولار[١٤]، وفي عام ٢٠١١ شهد الانفاق العسكري الصيني ارتفاعاً كبيراً بلغ (١٤٣) مليار دولار[١٥]، واستمر ارتفاع الانفاق بشكل متزايد طيلة السنوات اللاحقة، وصولا الى عام ٢٠١٧، حيث بلغما يقارب (٢٢٨) مليار دولار في عام ٢٠١٧[١٦].

وعلى ما يبدو ان عزم الصين في تطوير المنظومة العسكرية أخذ نفسه اتجاه تطوير منظومتها الاقتصادية وفق مبدأ "التحديث الصامت والنمو التدريجي"، كونها تعلن دائما بانها تهدف للحفاظ الى حد ما عن الدفاع فقط، وبالرغم من قيامها باستعراضات تجريبية لقدراتها العسكرية، الا انها لا تنفي قيامها بعملية بناء عسكري متقدم وسريع، مما يتضح ان الوضع العسكري الصيني محيراً الى حد كبير، كون عمليات تطوير القوة العسكرية الصينية تثير قلقاً لدى الدول المحيطة بها في اقاليم جنوب اسيا وشرق اسيا، اضافة الى الدول ذات المصالح المشتركة في المنطقة، فأن أي تحركات عسكرية فعلية لها تبدو محسوبة بدقة، وان الصين وفقاً لسياستها الناعمة في احتواء الدول المحيطة بها اقليمياً، لا تظهر أي رغبة في استخدام قدراتها العسكرية ضد الاطراف الاخرى المناوئة لها، فضلا عن تصريحاتها الرسمية التي لا تعبر عن استراتيجية هجومية او نوايا حادة [١٧].

وفي أطار القدرات العسكرية الصينية، وحسب تقارير وزارة الدفاع الامريكية، التي تشير الى امتلاك الصين صواريخ باليستية متوسطة المدى والقادرة على اصابة اهداف برية وبحرية، وغواصات قتالية متطورة، كما وتمتلك نظم تسليح وتكنولوجيات متقدمة في مجال الدفاع الجوي، وبالإضافة الى حيازة طائرات مقاتلة حديثة، والقيام ببناء حاملات طائرات متطورة بقدرات ذاتية، وانشاء قوة بحرية قادرة على العمل في البحار لمسافات ابعد مما كان متصوراً تقليديا بالنسبة لها، وكذلك تطوير انظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الاقمار الصناعية، وانظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات، فضلا عن توسيع مجال تحالفاتها العسكرية الخارجية في منطقة جنوب وجنوب شرق اسيا، المحيطة بالهند والقريبة من تايوان[١٨]. أنظر الى الجدول رقم (١) يوضح القدرات العسكرية الصينية .

الجدول رقم (١)

القدرات العسكريـــة الصينيـــــة والترتيب العالمي

النوع	العدد	المرتبة عالمياً
الدبابات القتالية	٩١٥٠ دبابة	الثاني عالمياً
العربات العسكرية	٤٧٨٨ عربة	الخامس عشر عالمياً
القوة الدفاعية المسحوبة يدوياً	٦٢٤٦ قطعة	الثاني عالمياً
منصات اطلاق الصواريخ	١٧٧٠ منصة	الثالث عالمياً
الطائرات الحربية	٢٨٦٠ طائرة	الثالث عالمياً
الطائرات القتالية والاعتراضية	١٠٦٦ طائرة	الثاني عالمياً
الاسطول البحري	٦٧٣ قطعة بحرية من ضمنها حاملة طائرات و(٤٧) فرقاطة بحرية و(٢٥)مدمرة و(٢٣) سفينة حربية كورفيت	الثاني عالمياً
الغواصات حربية	٦٧ غواصة	الثالثة عالمياً

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر:

- محمد مجاهد الزيات، تعاون دون شراكات استراتيجية دفاعية او تصنيع عسكري، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة– المملكة العربية السعودية، العدد ١٠٦، ٢٠١٦، ص٢٤–٢٥.

وفيما يتعلق بالقدرات النووية الصينية، تعد الصين اول قوة نووية اســـيوية [١٩]، حيث قامت بأجراء (٣٦) تجربة نووية منذ بداية برنامجها النووي عـــام ١٩٥١، مروراً بتفجير اول قنبلة في عام ١٩٦٤، وتمثل ثالث قوة نووية في العالم، الامـــر الذي انعكس على مدى تأثيرها في تحقيق اهداف سياستها الخارجية على المستوى الاقليمي والدولي، اذ تمتلك ترسانة نووية واستراتيجية هجومية ودفاعية، فضـــلا عن انها القوة الوحيدة اسيوياً القادرة على نشر الصواريخ والاسلحة النووية[٢٠].

كما وتمتلك الصين (١٤) مفاعلاً للطاقة النووية حالياً، واكثر من (٢٥) مفـــاعلاً قيد الانشاء[٢١]، ووفقاً لتقرير السنوي لوزارة الدفاع الامريكية (البنتـــاغون) في

عام ٢٠٠٦، تمتلك الصين لغاية عام ٢٠٠٦ ترسانة النووية ما بين (٢٥٠–٢٩٦) قاذفات صواريخ مع (٧٩٣–٩١٦) من سبعة انواع. انظر الى الجدول رقم (٢) يوضح المخزن الصاروخي للصين.

الجدول رقم (٢)

المخزون الصاروخي للصين لغاية عام ٢٠٠٦

قدرة المدى Capacity Range	الصواريخ The rockets	قاذفة صواريخ Rocket launcher	المخزون الصاروخي للصين China's missile stockpile
8460 Km	20	20	DF-5/CSS-4 ICBM
4570 Km	24–20	14 – 10	DF-4/CSS-3 ICBM
2790 Km	18–14	10 – 6	DF-3/CSS-2 IRCBM
1770 Km	50–19	38 – 34	DF-21/CSS-5 MRBM
1770 Km	14 – 10	14 – 10	JL-1 SLBM
600 Km	315–275	80 – 70	DF-15/CSS-6SRBM
300 Km	475 - 435	120 –100	DF-11/CSS-7SRBM
8000 Km	قيد التطوير		JL-2 SLBM
7250 Km			JL-31 SLBM
11270 Km			JL-31A SLBM
-	916–793	296–250	المجموع

المصدر : كرار انور البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، السلسة الجامعية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شركة صبح للطباعة، بيروت– لبنان، ٢٠١٥، ص٣٨.

ان زيادة حجم وتأثير القوة النووية الصينية يعتمد على الارادة السياسية اولا واخراً، وليس على مبدأ القدرات، كونها تمتلك مواد انشطارية تغطي احتياجها في تعزيز وتطوير منظومتها النووية، حيث يشير التقرير السنوي لوزارة الدفاع الامريكي (البنتاغون) لعام ٢٠٠٧، فيما يخص القدرة العسكرية الصينية ((ان الصين بإمكانها انتاج اكثر من ١٠٠ صاروخ باليستي قصير المدى، وانتاج اكثر من ١٢ صاروخ باليستي عابر للقارات)) كل عام، ورغم ذلك ان العقيدة النووية الصينية منذ ان قامت والى الان لم توجه أي خطر تجاه الاقليم الاسيوي في اطار التهديد بتوظيف القوة النووية الصينية، وانما هي مكملة للقوة العسكرية

التقليدية، من اجل مواجهة التحديات والتهديدات التي قد يتعرض لها الامن الوطني الصيني وابرزها [٢٢].

- ان زيادة القدرات العسكرية الصينية والارتفاع المستمر في الانفاق العسكري الصيني، ادى الى تعقيد البيئة الامنية، مما شكل مصدراً قلقاً للإدارة الامريكية.
- زيادة نشاط الحركات الانفصالية الداخلية، لاسيما الازمات المتكررة في مضيق تايوان .
- النزاعات الحدودية، بسبب كثرة الدول المجاورة للصين والمشتركة معها بالحدود براً وبحراً، الامر الذي قد يشكل مصدراً لمشكلات كامنة او فعلية وتعد بالمستقبل عنصراً ضاغطاً على مدركات صانع القرار الصيني .
- تكثيف التنافس العسكري بين الصين والدول الاخرى من خلال سباق التسلح على المستويين الكمي والنوعي .

وتبعاً لما سبق، عندما برز مفهوم الردع الاستراتيجي لأول مرة في الصين عام ٢٠٠١[□]، كانت الصين تمتلك قدرات محدودة في مجال الردع الاستراتيجي عسكرية، اذ تمتلك قوة نووية صغيرة مكونة من عدد من الصواريخ الباليستية عابرة للقارات تطلق من منصات اطلاق على شكل صوامع (ICBMs) وصواريخ تكتيكية، ويتضح ان قدرات الصين على توجيه هجمات طويلة المدى كانت محدودة، كونها عمدت على استخدام عدد من الصواريخ التقليدية غير الدقيقة الى حداً ما، وكذلك القدرات الصينية في مجال الفضاء كانت الاخرى متواضعة، وبالرغم من ان قدرات الصين كانت محدودة في الفترة التي ظهر بها مفهوم الردع الاستراتيجي عام ٢٠٠١، الا ان الكثير من الامور تغيرت خلال السنوات اللاحقة، فقد تمكنت الصين في تطوير المجالات النووية والتقليدية والفضائية وحرب المعلومات، فضلا عن ادراكها لمجالات الردع الاستراتيجي المتكامل سيجعلها تلعب دوراً فاعلاً في ضمان مكانة الصين كقوة عظمى غير

خاضعة، فضلاً عن حماية المصالح الجوهرية للامة من أي انتهاك، وخلق بيئة امنة للتنمية السلمية، لذا استمرت بتطوير هيكلية الردع الاستراتيجي، لاسيما تركيزها على مسألة الردع النووي [٢٣].

وبناءاً لما سبق، ان التفوق الصيني في المجال الاقتصادي، الذي انعكس بدوره على تطوير المجال العسكري من خلال الارتفاع الكبير والمستمر في الميزانيات الدفاعية الصينية من بداية تسعينات القرن الماضي والى الان، لم يقتصر فقط على تحديث الجيش (القوة البرية)، وتطوير ترسانتها النووية، وانما ازداد الطموح الصيني في ترصين المنظومة العسكرية الصينية في جميع المجالات والصنوف، مما ادى الى توجه الصين الى تطوير قدراتها العسكرية على المستويين البحري والجوي لتعزيز مكانتها في مناطق نفوذها .

لقد ركزت الصين على انشاء انواع جديدة من الغواصات التقليدية والنووية المجهزة بالصواريخ الباليستية، واستخدامها رادارات بعيدة الافق، واقمار صناعية وشبكات سونار في قاع البحر لخدمة الصواريخ الباليستية المضادة للسفن[٢٤]، هذا فضلا عن امتلاكها اسطولا بحريا الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية، كما وتمتلك عدد من السفن الحربية المتطورة يأتي في رأسها (لويانغ ٣) التي لديها القدرة على اطلاق صواريخ مشابهة لقدرة صواريخ كروز بعيدة المدى والمضادة للسفن، وتمتلك ثلاثة سفن ناقلة للجنود من النوع (**071**) يطلق عليها "التمساح البحري"[□]، نظراً لقدرتها الهائلة في نقل وانزال الجنود البحريين على الشواطئ المعادية [٢٥].

وفيما يتعلق بالقدرات الجوية العسكرية الصينية والسلاح الجوي، تضم المنظومة الجوية ما يقارب ثلاثة الاف طائرة حربية، عبارة عن نسخ مطورة من ((ميج **21**)) و ((ميج **23**)) تعرف بأسم ((جي**7**))، والمقاتلة((جي**10**)) وهي احدى اكثر المقاتلات تطوراً، وتمتلك الصين حالياً اكثر من مئة مقاتلة

((سوخوي27))، كما ووقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء اكثر من مئة طائرة قتالية من طراز ((سوخوي30))، التي لها القدرة على منافسة المقاتلة الشبح الامريكية، اذ تعتمد هذه الطائرات على السرعات العالية، ولايستطيع الا عدد محدود و متطور من الرادارات الحديثة التقاطها[٢٦]، وفي عام ٢٠١٦ تم الاعلان رسمياً عن امتلاك الصين لأحدث المقاتلات ((FC 31)) وهي نموذج متطور من المقاتلة ((جي21)) وتعرف ايضا بأسم "فالكون هوك"، وتمتلك هذه المقاتلة ميزات تجعلها افضل المقاتلات الصينية من الجيل الخامس، حيث يبلغ وزنها ١٨ طناً وتعمل بمحركين من صنع روسي، ولها القدرة على تفادي الرادار، اضافة الى تطوير الصين صواريخ باليستية موجه بالليزر ومضادة للسفن، وحسب رأي الخبراء الصينيون ان هذه الصواريخ تضاهي صواريخ كروز، ولها القدرة على قصف السفن الامريكية عن بعد يصل الى (٢٠٠٠) كم[٢٧]، وفي ضوء ذلك، فان التطور السريع الذي يشهده مجال التصنيع العسكري الصيني، يشكل تهديداً للتفوق العسكري الامريكي، مما يثير قلق واشنطن، وان اعلان الصين عن المقاتلة المتطورة يأتي بعد عامين من تصنيع الصين لأولى حاملات الطائرات، مما دفع باللجنة الدفاعية في الكونغرس الامريكي الى اقتراح نقل ٦٠% من الاسطول الامريكي الى المحيط الهادي، لتصدي نمو القدرات البحرية الصينية وتحديدا بعد اعلان بكين عن خطتها لتوسيع اسطولها ليصل الى نحو ٣٥٠ سفينة حربية عام ٢٠٢٠، وبذلك يفوق الاسطول الامريكي[٢٨].

أضافة الى ذلك برز الدور الصيني الفاعل في عملية تصدير الاسلحة، حيث شهدت حالة من التنافس بين الصين والقوى الكبرى المصدرة للسلاح، وتمكنت من الولوج ضمن هذا النسق، لتحتل المرتبة الخامسة عالمياً كمُصدر للأسلحة التقليدية ابان حقبة الثمانينيات القرن الماضي، حيث قامت بتصدير الدبابات والعربات المدرعة وطائرات الشحن، والصواريخ، الى كل من مصر وايران

والعراق وكوريا الشمالية وباكستان، من ثم هبطت الى المرتبة السابعة خلال مدة التسعينات من القرن الماضي[٢٩].

وتعود من جديد خلال الفترة من عام ٢٠١١، وحتى عام ٢٠١٥، لتحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث الدول المصدرة بنسبة (٥,٧%) من حجم الصادرات العالمي[٣٠]، ونلاحظ من خلال ذلك ان الصين أحدثت طفرة كبيرة في تصدير الاسلحة، اذ بلغت زيادة الصادرات (٨٨%) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، عنها في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، حيث قامت بتصدير الاسلحة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) الى ٣٧ دولة، والغالبية العظمى من هذا الصادرات ذهبت الى دول اسيا واوقيانوسيا[٣١]، فيمكن القول ان تنامي القدرات الانتاجية والتصنيعية الصينية للأسلحة المتطورة، اعطى للصين مكانة دولية هامة ضمن نسق الدول المصدرة الكبرى للأسلحة عالمياً (الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، المانيا).

وبناءا لما تقدم ، شكل صعود الصين حالة من ذهول للدول الكبرى، من خلال فرض الواقع الصيني على الساحة الدولية، وطموحها في تبوء مكانة عالمية في تراتبية النظام العالمي، لاسيما انها من اهم الدول الاسيوية لما تمتلك من قدرات هائلة (سياسية، اقتصادية، عسكرية ، تكنولوجية)، التي تؤهلها لتبوء هذه المكانة، فضلا عن الاسهام في صياغة شكل النظام الدولي، مما جعلها تكون محطة لأنظار الاطراف الاقليمية والدولية، الامر الذي انعكس على الفكر الصيني، وبدوره قاد الصين الى تعظيم استراتيجيتها الامنية لتفادي التحديات والتهديدات التي قد تتعرض اليها حاليا ومستقبلاً.

ومنذ منتصف التسعينات في القرن الماضي طرأ تغيراً في الاستراتيجية الامنية الاقليمية والدولية للصين بشكل دراماتيكي، حيث تسعى الصين الى فرض مكانتها كقوة دولية مؤثرة في النسق الدولي في قضايا امنية اقليمية ودولية، أكثر اتساقاً مع المعايير والممارسات الدولية بكثير من السابق، أن مقاربة الصين للشؤون الامنية

الاقليمية والدولية اصبحت تتميز بالديناميكية والعملية، المنحنى البناء، ومن خلال السياسات الامنية البراغماتية والطفرة الاقتصادية المتنامية والدبلوماسية السلسة، تمكنت الصين من اقامة شبكة من العلاقات القوية حول العالم [٣٢].

وفي ظل تغير النظام الدولي الى احادي القطبية وظهور تحديات وتهديدات جديدة على المستويين الاقليمي والدولي، وادراك الصين لخطورة ذلك، فقد اتجهت الصين الى تعزيز الامن الوطني، من خلال سياسة دفاع وطنية ذات طبيعة دفاعية، اذ ينص الدستور الصيني وقانون الدفاع الوطني الصيني، على مهام القوات المسلحة لجمهورية الصين الشعبية في تعزيز الدفاع الوطني، ومواجهة أي تهديد عدواني، فضلا عن حماية الوطن الام، والمشاركة في بناء الوطن وخدمة الشعب الصيني بكل اخلاص وتفاني [٣٣].

لقد أبدت الصين في سياستها الامنية أهمية قصوى على حماية سيادة الدولة والتركيز على وحدة وسلامة الاراضي الصينية، كما وتسعى جاهدة من أجل تحقيق بيئة سلمية دولية ومؤاتيه لحملة التحديث الاشتراكي للصين، في حين لا تشكل التنمية الصينية وقدراتها تهديداً لأي طرف اخر (اقليمياً ودولياً)،وانما تهدف الى تشجيع السلام والاستقرار والتنمية في كافة انحاء العالم،كما واكدت في سياستها الامنية على تنفيذ الاستراتيجية العسكرية للدفاع النشط، من خلال مبدأ يتميزب العمليات الدفاعية والدفاع عن النفس والحصول على الإتقان من خلال الهجوم فقط بعد الاعتداء، واستخدام الدفاع الاستراتيجي بالعمليات الهجومية العملياتية والتكتيكية في وقت الحرب، فضلا عن تركيز القوات المسلحة الصينية على الأسلحة الموجودة والسعي المتواصل إلى التكييف مع التغييرات العميقة في المجال العسكري العالمي، والاستعداد للقيام بعمليات غير ضرورية في ظل الظروف الحديثة، وخاصة التكنولوجيا المتقدمة[٣٤].

واشارة الى حقبة ما بعد الحرب الباردة، فقد اسهم تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وتنامي القوة الاقتصادية في عموم اسيا في تشكيل بيئة امنية للصين اقل خطراً الى حد كبير، واكثر تعقيداً وغموضاً، ووفقاً للمنظور الصيني هناك عدة ملامح مركزية تحدد هذه البيئة وابرزها:

- الطرف الاقوى في النظام الدولي (الولايات المتحدة الامريكية) وما يشكله من تهديد محتمل، وعلى خلاف متزايد مع الصين فيما يخص بعض القضايا الدولية والمتمثلة (حقوق الانسان، مبيعات الاسلحة، انتشار الاسلحة النووية، التلوث البيئي)، فضلا عن اقامة شبكة من العلاقات الثنائية في اسيا، لاسيما وانها تمتلك القوة العسكرية الهائلة المتواجدة في المنطقة، وتسعى الى فرض الهيمنة على اسيا وتحجيم الصين وتقليص دورها الفاعل [٣٥]، وهذا ما يعارض سياسة الصين.
- اليابان الجار الاقليمي للصين والحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، وبالنظر لقدرات اليابان (الاقتصادية والسياسية والعسكرية)، اذ تعتبرها الصين مصدراً لتهديد نفوذها في المنطقة، ووفقاً لمنظور الصين تسعى الولايات المتحدة الى تقليص التفوق الصيني لصالح الشركاء الاسيويين، وفي مقدمتهم اليابان الشريك الاول للولايات المتحدة في المنطقة[٣٦]، مما يؤدي الى زيادة حجم تأثيرها في المنطقة.
- تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية الهندية، ذات المصالح البحرية المتزايدة، والاهتمام الاكبر بإقليم جنوب شرق اسيا، الذي يشكل تاريخيا محور المنافسة الجيوبوليتكية بين الصين والهند (التنافس والنزاعات الحدودية المتقطعة)[٣٧].
- تنامي عدة دول اسيوية مناهضة للتفوق الصيني، ولاسيما كوريا الجنوبية ومعظم دول جنوب شرق اسيا و تايوان، التي تشهد معدلات نمو سريعة،

وتمتلك روابط تجارية خارجية واستثمارية، واهتمام اكبر بالمصالح الاستراتيجية الخارجية، فضلا عن اتساع نطاق توجهاته االخارجية، والذي بدوره يزيد من طموحات الاستراتيجية الصينية بعيدة المدى، لاسيما فيما يتعلق بمطالباتها الاقليمية، مثل "جزر سبراتلي" في بحر الصين الجنوبي، واعادة تايوان، وفي كلا المنطقتين تجد الصين ان خصومها المحتملين والفعليين يحصلون على قدرات هجومية مهمة، وعلى صعيد اخر يتزايد قلق الصينين من ان تؤدي جهودهم المستمرة في تحديث قواتهم الى قيام ائتلاف ضمني معاد للصين مدعوم من قبل الولايات المتحدة، مما دفعها الى تبني استراتيجية أمنيه اكثر حذرا قائمة على استرداد الحق الصيني بطريقه لا تُمكنا يطرف من الاطراف الدولية خاصة غير الحليفة للصين من ان تتخذ منها نقطة ضغط على الصين وقائمة في ذات الوقت على المصلحة المتبادلة(٣٨).

وبالنظر لأهمية الاقليم الاسيوي ولما يتمتع به من ثروات هائلة وبروز القوى الصاعدة، وتوجه الدول الكبرى في اقامة شركات اقتصادية وعسكرية لضمان تواجدها في المنطقة، لذا ادركت الصين مدى خطورة هذا الامر، الذي بدوره سيشكل تهديداً لمصالحها، فقد انطلقت توجهات الاستراتيجية الامنية الصينية من محيطها الاقليمي بالدرجة الاولى، متخطية جميع المشكلات المحتملة مع الدول المجاورة . اذ تمتد حدود الصين الى نحو ١٠ الاف ميل مع ١٤ دولة مختلفة، مما يشكل عبئاً أمنياً، فهناك تقاطع في المصالح بين الصين وروسيا في اسيا الوسطى، ومع اوروبا والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بإيران وافغانستان وكوريا الشمالية، فضلا عن الارث التاريخي للأعداء مع اليابان، والنزاعات الحدودية مع الهند، لايزال يلقى بضلاله على العلاقة ما بين البلدين(٣٩).

وتبعاً لذلك، فقد انخرطت الصين في حوارات امنية ثنائية مع دول اقليمها، لاسيما اليابان والهند وباكستان وروسيا وتايلاند، وجمهوريات اسيا الوسطى، وتعقد هذه

الحوارات بشكل سنوي، وبمشاركة المسؤولين المدنيين من وزارات الخارجية الى جانب المسؤولين العسكريين، فضلا عن التنسيق المستمر بين الصين وهذه الدول لتبادل الوفود العسكرية التي تضم كبار القيادات والمسؤولين عن تطوير الخدمات العسكرية[٤٠].

ومن اجل تدعيم الاستراتيجية الامنية الصينية وفرض دورها الفاعل والمؤثر في اسيا والعالم، تبنت اهدافاً براغماتية، وركزت على التنمية في البلاد، وانخرطت في تعددية اطراف محدودة، متجنبة أي خطوات من شأنها تشكل عداء أي بلد علناً، وكما يشير "صامويل كيم" ان هذه السياسة التكتيكية مكنت الصين ((أن تكون كل شيء لكل الدول فيما يتعلق بالقضايا العالمية))[٤١]،وهنا يمكن الاشارة حول بداية اصلاحات "دينغ هيساو بينغ" في اواخر سبعينات القرن الماضي، حيث تخلت الصين عن سياستها الثورية واتجهت الى تبني مفهوما جديداً للنظام الدولي، مؤيدة تفسيراً للسيادة لا يتيح مجالا واسعاً للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، في حين كانت الدول الغربية وبمقدمتها الولايات المتحدة الامريكية تعمل على تحديد تعريفاً اكثراً تقييداً للسيادة مؤطر بمبدأ حقوق الانسان ومسؤولية الدول في التمسك بالمعايير الدولية المتعلقة بهذه الحقوق، لذا انعكس تأثير ذلك على الفكر الصيني، مما ادى الى اندفاع الصين نحو المشاركة داخل هياكل ذلك النظام، فضلا عن تحشيد الضغوط من اجل الحفاظ على وجهات نظرها ومصالحها[٤٢].

لذلك اتجهت الصين من أجل مقاربة استراتيجية للتأثير أكثر في النظام الدولي والافصاح عن قدراتها كدولة مؤثرة في النظام، حيث بدأت بالمشاركة في منظمات اقليمية وتجمعات استراتيجية كرابطة دول جنوب شرقي أسيا "الاسيان" عام ١٩٩٢، وتجمع "بريكس" الذي انبثق عام ٢٠٠١[٤٣].

الى جانب ذلك اتجهت الصين الى أنشاء منظمة "شنغهاي للتعاون الخماسية" الذي تم الاعلان عن تشكيلها في عام ١٩٩٦ خلال القمة الاولى التي عقدت في

شنغهاي، وفي عام ٢٠٠١ تم توسيعها لتضم "اوزبكستان" واصبحت "منظمة شنغهاي للتعاون"، حيث شكلت بالنسبة لها المثال الجليل لديبلوماسيتها الامنية الجديدة، حيث وفرت للصين قناة نظامية لتقوية علاقاتها السياسية والاقتصادية والامنية بين جيرانها الرئيسيين في اسيا الوسطى، وحسب تعبير الحكومة الصينية تجاه انشاء منظمة شنغهاي هي الفرصة ((للاعتماد على التعاون في محاربة الارهاب، والنزعات الانفصالية، والتطرف، وتوفير الامكانية ازاء التعاون في مجالي الاقتصاد والتجارة))[٤٤].

وبالنظر للعمر القصير نسبياً للمنظمة، الا انها حققت انجازات كبيرة من خلال التعاون المتبادل بين الدول الاعضاء، حيث تمثلت الانجازات الاولى للمنظمة بالاتفاق على عدة اجراءات لبناء الثقة عسكرياً، اذ شملت تقليص تواجد القوات العسكرية الى نحو (١٠٠) كيلومترا بعيدا من الحدود المشتركة، والاعلام المسبق بالمناورات العسكرية وغيرها من النشاطات العسكرية، كذلك أصدرت بيانات شديدة اللهجة في ما يتعلق بمكافحتها لعدد من النشاطات غير الشرعية التي تؤثر في مناطقها المشتركة المتمثلة بالإرهاب وتهريب الاسلحة، حيث اسست في عام ٢٠٠٤ مركزاً مشتركاً لمحاربة الارهاب في (طشقند– اوزبكستان)، فضلا عن الاتفاق على رفع وتيرة التعاون في ما يتعلق بهذه القضايا بين اجهزتها الامنية والعسكرية والجمركية ، وتزامناً مع الحملة العسكرية التي شنها "حلف الناتو" على يوغوسلافيا (صربيا والجبل الاسود) عام ١٩٩٩، اعلنت المنظمة بيان (بيشكيك) بانها "ترفض اللجوء الى القوة او التهديد باللجوء الى استخدامها من دون تفويض من مجلس الامن الدولي في العلاقات الدولية"، وكذلك اعلنت في عام ٢٠٠٠ بيان (دوشانبه) الذي شكل مساراً اكثر تطوراً يتوافق مع المفهوم الامني الجديد بالتأكيد على نشاطات المنظمة بتجسيد نظرة امنية جديدة مبنية على الثقة

المتبادلة والمساواة والتعاون، لاسيما وانها تساهم بطريقة بناءة في ضمان الاستقرار الامني في هذه المنطقة الواسعة(٤٥).

كما وشهدت الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ تاريخ عقدمنظمة شنغهاي قمة "الاستانة" في عاصمة جمهورية كازاخستان، حتى عام ٢٠١٣ تاريخ قمة بيشكيك، بروز دور منظمة شنغهاي بشكل اكثر وضوحاً، من خلال تغيير توجهاتها في وضع التنظيم الاقليمي الامني التعاوني الى التنظيم الدولي الفاعل والذي يهدف الى تأسيس "نظام عالمي متعدد الاقطاب" وتقليص الهيمنة الامريكية القطب العالمي الوحيد على قضايا الامن والتنمية على المستويين الاقليمي والعالمي، حيث دعا الدول الاعضاء في منظمة شنغهاي، الولايات المتحدة الى تحديد موعد لأغلاق قواعدها العسكرية في دول اسيا الوسطى، فضلا عن التركيز حول موضوع منع انتشار الاسلحة النووية ومكافحة الارهاب بكل اشكاله(٤٦)، ويمكن القول ان هذه المنظمة الاقليمية تمتلك من مقومات القوة والتأثير ما سيجعلها تفرض نفسها على العالم مستقبلاً، واسهامها بدور أكثر فاعلية في التأثير في المعادلات الدولية وحل الازمات السياسية والاقتصادية العالمية بفضل الثقل الجيوسياسي والاقتصادي الذي تمثله دول المنظمة الستة التي تغطي مساحة تبلغ اكثر من (٣٠) مليون كم٢، ويقطن فيها اكثر من مليار ونصف المليار من البشر، مما سيؤدي ذلك الى تحقيق الهدف الرئيسي لمنظمة شنغهاي، الا وهو تهيئة "التوازن العالمي نحو التعددية القطبية" وسعي كل من روسيا والصين لمنع انفلات الاوضاع والازمات بالقرب من حدودهما، لكي لا تحصل الولايات المتحدة الامريكية على مبرر او محفز للتدخل السياسي او العسكري في الحدائق الخلفية للدولتين العملاقتين(٤٧).

كما وبرز الدور الصيني في مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة ، وعلى الرغم من أنها كانت تحجم حتى منتصف التسعينيات تقريبا عن تطبيق قرارات المجلس، والتي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي (تجيز

استعمال القوة) ويعزى سبب امتناعها عن التطبيق إلى معارضتها لتآكل السيادة التي تحملها في ثنايا هذه القرارات، ومع هذا فقد أخذت بكين تستند مؤخرا إلى تلك المعايير، ففي عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال: قامت بالتصويت لقرار رقم (١٤٤١) الخاص بالتفتيش الرسمي على الأسلحة المحظورة على العراق، ويمثل ذلك السلوك تعبيرا عن تطبيق الصين لمبادئ الفصل السابع منميثاقالأممالمتحدة[٤٨]، وفي عام ٢٠١١ استخدمتالصينحقالنقض"الفيتو"تجاه القرارالاميالمساند لقرار جامعة الدول العربية بتنحي الرئيس السوري "بشار الأسد"، تعبيرا عن توجه صيني الذي يعكس الرؤية الصينية البحتة والتي تعكس اهتمامها بالمنطقة [٤٩]، كما قامت ايضا بزيادة حجم مشاركتها في عمليات حفظ السلام وذلك من خلال تعزيز فرق الجيش الصيني في تيمور الشرقية والكونغو وغيرها[٥٠].

ولابد من الاشارة الى احداث الحادي عشر من سبتمبر/ ٢٠٠١، فأن تلك الاحداث غيرت من احتمالات وفوائد الامن القومي للعديد من الدول، وليس فقط في الشرق الأوسط، لاسيما وانها اسهمت بشكل كبير في تدعيم الدور العالمي الامني للصين وصعودها السلمي في النظام الدولي كقوة كبرى[٥١]، وعلى خلفية رؤية السياسة الخارجية الامريكية حيال الصين التي اوضح عنها "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع الامريكي آنذاك، و"كونداليزا رايس" مستشارة الامن القومي، اذ تمثلت تلك الرؤية بالإصرار على تشدد الموقف الامريكي في الحوارات مع الصين، وان تطور القدرات العسكرية الصينية تشكل خطراً على الولايات المتحدة [٥٢]، وعلى غرار ذلك مالت ادارة الرئيس "جورج دبليو بوش" مع هذه الرؤية في سلوكها ازاء الصين وكانت جادة في عد الصين منافساً استراتيجياً، وتهديدا محتملاً للولايات المتحدة الامريكية، وهذا ما يؤكد تصريحات "بوش الابن" خلال حملته الرئاسية، حيث انتقد إدارة كلينتون كونها متساهلة أكثر من اللازم

مع الصين، مجادلاً بأن الصين كانت "منافساً استراتيجياً" بدلاً من "شريك استراتيجي" إلى حد ما[٥٣].

لكن بعد تعرض الولايات المتحدة للهجوم في (١١/سبتمبر/٢٠٠١)، طرأ بعض التغيير على السلوك السياسي الخارجي الامريكي تجاه الصين، فأخذت الادارة الامريكية تسلك معها سياسة اقل تشدداً، في حين أن تلك الاحداث حولت اهتمام واشنطن من اسيا الى الشرق الاوسط وافغانستان، مما اثر ذلك على مكانة الصين في السياسة الخارجية الامريكية، اذ ركزت توجهات السياسة الامريكية حول الحرب على الارهاب [٥٤]، وفي الواقع استغلت الصين انشغال الولايات المتحدة بتداعيات تلك الهجمات والحرب على الارهاب، حيث ركزت اهتمامها في تطوير اقتصادها وتنمية العلاقات مع دول العالم، كما وجدت فرصة لتعزيز دورها الامني العالمي فيما يتعلق بالقضايا الدولية، فأخذت تشارك في الحملات الدولية لمكافحة الارهاب، وتبعها اتفاقات دولية للتعاون بشأن القضايا الامنية ذات الاهتمام المشترك[٥٥].

المبحث الثاني

القوة والقدرات الاقتصادية الصينية

اولاً : القدرات الاقتصادية الصينية الداخلية.

إن مراجعة سجل التطور التاريخي للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية، يشير إلى أن العالم شهد تحولين رئيسيين للقوى العالمية خلال القرون الأربعة المنصرمة، اذ يتمحور الاول في صعود القارة الأوروبية في القرن السابع عشر لتصبح قوة عظمى في العالم، ويتمحور الثاني في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت القوة الاولى عالمياً في المجالات (العسكرية والاقتصادية والسياسية)، والتفرد بقيادة العالم، الا ان نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، شهد العالم صعود قوة سياسية واقتصادية

جديدة، الا وهي الصين التي تمتلك من القدرات ما يؤهلها لتصبح قوة فاعلة في النسق الدولي ومؤثرة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل(٥٦).

فقد أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت القيادة الماوية، الذي مكنها من تحقيق انطلاقتها الاقتصادية، ثم جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي "دينغهيساو بينغ" الحكم في عام ١٩٧٨، والذي رفع شعار "الخيار الجديد" بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تُمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية (القوة الاقتصادية الاولى عالميا). حيث بدأ الاقتصاد الصيني يتخطى مراحل سريعة باتجاه صدارة الاقتصاد العالمي، من خلال تحقيق نتائج مبهرة خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له، وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا(٥٧).

شكل صعود "دينغ هيساو بينغ" للسلطة بداية عهد الاصلاح والانفتاح الذي استندت عليه السياسة الاقتصادية طيلة فترة تنامي قدراتها والى وقتنا هذا، فانطلقت جمهورية الصين الشعبية بالانفتاح على العالم، من خلال تفكيك القيود الاشتراكية باتجاه الرأسمالية، بمعنى محاولة الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية تحت مسمى تجربة (اقتصاد السوق الاشتراكي) مستندة على اسلوب التجربة في قطاع معين او جزء من قطاع، وبعدها يتم تعميم التجربة على باقي القطاعات (٥٨).

ومع بداية النهضة الاقتصادية الصينية، تعرضت الى حالة من التلكؤ، من خلال فشل سياسة المشي على القدمين والعجز في عملية الادخار المالي الذي تسبب بعرقلة الاقتصاد الصيني انذلك(□)، مما ادى الى اعادة النظر بذلك وعزم الحكومة الصينية في اتخاذ اجراءات صارمة تمحورت حول (٥٩).

- الغاء القرارات المركزية ونقلها الى الحكومات المحلية .
- السماح بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وتشجيع الانتاج التصديري .
- فتح الاسواق السلعية والغاء التخطيط المركزي، ولاسيما التشديد على دور السياسة النقدية والمالية في عمل المشاريع الاقتصادية الكبرى .
- ادخال انظمة جديدة واهمها (نظام الحوافز في العمل لتطوير العمل الانتاجي، نظام يقلل الفوارق بين الريف والمدينة، نظام المشتريات للمشاريع الصغيرة الاسرية).
- فتح الاقتصاد الصيني امام الاستثمار الاجنبي، من اجل الاستفادة تكنولوجياً ومالياً.
- اعادة ضبط العلاقات النسبية بين التراكم المالي والاستهلاك لتحقيق التوازن، من خلال تطوير نظام المدخرات المحلية، وسحب الفائض في الايدي العاملة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي، وتشجيع الصناعات الحرفية المحلية، وجعلت نظام الادخار شبه الزامي، فضلا عن تشجيع الحكومة الصينية لنظام الادخار من خلال رفع سعر الفائدة من (٥,٠٤%) في عام ١٩٧٩، الى (٧,٤%) عام ١٩٨٥، اضافة الى الاصلاحات المصرفية الاخرى لتطوير الائتمان والادخار لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، مما شكل ذلك مؤشراً لتطور الاقتصاد الصيني .

وبناءا على ذلك، فأن بوادر الاصلاح الاقتصادي بدأت في المناطق الريفية، لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي بوصفه العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الصيني، وان الهدف الاساسي من الاصلاح يكمن في رفع مستوى المعيشة للشعب الصيني الذي يقدر عدد سكانه (مليار وثلاثمائة مليون نسمة) . مما شكل حافزاً لقادة الاصلاح في وضع برنامجاً تنموياً واسع النطاق للمناطق الحضرية عام ١٩٨٤، الذي يضمن في نقل ادارة المشاريع الحكومية من ايدي اشخاص هم مجرد منفذي

للوائح الحكومية الى اشخاص فاعلين يتمتعون باستقلال اقتصادي، فضلا عن تحملهم المسؤولية الكاملة عن ادائهم الاقتصادي، وبدوره يتيح للحكومة التفرغ لسيطرة على الاقتصاد الكلي وفتح الاسواق وتطويرها[٦٠]، مما شكل دافعاً حول تنشيط المنظومة الاقتصادية الصينية والنهوض بها الى مراحل متقدمة.

واتساقا لما سبق، تمكنت جمهورية الصين الشعبية من تنفيذ جميع الوسائل التي تؤدي الى اصلاح القطاع الزراعي، وما تبعها من اصلاحات في القطاع الصناعي، من خلال استراتيجية وسياسات تبقي الدولة في موقع الموجه لمبادرات الاصلاح، وفق منهجية تجريبية براغماتية تربط على مستوى التطبيق سيرورة التحول الاقتصادي بنجاحات بينَة، تبرر السير نحو اصلاحات اقتصادية اكثراً عمقاً وابعد مدى [٦١].

ونظراً لنجاح الاصلاحات الصينية، رأت الحكومة الصينية من الضروري توسيع هذا النجاح الى مراحل اكثر تطوراً، من خلال الانفتاح على العالم الخارجي، في اقامة مشاريع مشتركة مع الاستثمار الاجنبي في الاقاليم الساحلية، الذي بدوره يشكل القوة الرئيسية في دفع عجلة نمو الاقتصادي الصيني .علاوة على ذلك بدأت الصين في المشاركة في الاقتصاد العالمي وانضمامها الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٨٠ [٦٢]، فقد تبنت استراتيجية تطوير نشاطات القطاع الخاص، اذ لجأت الحكومة الصينية الى مبدأ المقاربة التدريجي في الانفتاح على العالم الخارجي، بتوجيه مناطق معينة تتوفر فيها شروط ملائمة تنسجم مع الاندماج في السوق العالمية، فضلا عن تطوير قدراتها الاقتصادية على المنافسة في هذه الاسواق، ففي عام ١٩٨٠ أنشئ اربعة مناطق اقتصادية (تزيامن، سيترن، شانتو، زوهاي)، منفتحة اقتصاديا على العالم الخارجي، وفي عام ١٩٨٥، تطورت هذه الرؤية لتشمل اربعة عشر منطقة اقتصادية، لتشكل بدورها حزام حدودي طويل منفتحاً على العالم الخارجي شاملاً مدن وموانئ ساحلية [٦٣]، ومن هذا المنطلق برز تأثير التخطيط الاستراتيجي على الاداء الداخلي للصين الذي

ساهم في نمو القوة الاقتصادية الصينية واستقطاب رؤوس الاموال الاستثمارية والتطور التكنولوجي، فضلا عن تزايد اعتماد الصين على التجارة الخارجية، انظر الى الجدول رقم (٣) يوضح مسيرة انفتاح عجلة الاقتصاد الصيني (١٩٧٨-٢٠١٥).

الجدول رقم (٣)

مسيرة انفتاح الاقتصاد الصيني (١٩٧٨-٢٠١٥)

الفئة	1978	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الواردات	5.2	14.7	14.8	-	-	-	14.3	-
الصادرات	4.7	9.5	17.1	-	-	-	29.3	-
اجمالي الصادرات والواردات	9.9	24.2	31.9	38.4	39.4	95.5	43.6	41.5

المصدر: طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠١٦.

وبناءاً على ذلك، شكلت التجربة الاقتصادية في الصين تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، والذي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومستوى دخل الفرد في الصين، من خلال تحقيق قفزات عالية من النمو الاقتصادي المستمر، وذلك يمكن ان يعزى الى تأثير التخطيط الاستراتيجي والاداء الاقتصادي الداخلي للصين المتواصل، الذي قد يشكل أثراً ايجابياً في مكانة الصين في النظام الدولي، لما يتمتع به الاقتصاد الصيني من قدرات ذاتية (معدل الادخار، الاستثمار، الفائض التجاري، التجارة الخارجية)، ليشكل المحرك الكامن للنمو والتقدم، خاصة وان الصين تعد من اعلى البلدان في العالم في معدلات الادخار والاستثمار، الامر الذي يعكس على ارادة شعبية حكومية تهدف الى تحقيق قفزات مستقبلية وطفرات

اقتصادية مذهلة، وهذا هو الحال مع الصين[٦٤].أنظر الى الجدول رقم (٤) يوضح مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الدخل الفرد في الصين للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٧).

الجدول رقم (٤)

مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الدخل الفرد في الصين

للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٧)

التصنيف	2000	2005	2010	2015	2017
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	1.211	2.280	6.101	10.920	12.241
معدل النمو الاقتصادي (GDP%)	8.4	11.3	10.3	6.7	6.9
متوسط دخل الفرد	2379	4102.4	7544	7.948	8.806

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد :

Source:IMF, World Economic Outlook, 2011.
Source: Focus Economics,Economic Forecasts from the World's Leading Economists, China Economic Outlook, 2018, p3. Link:
https://www.focus-economics.com/countries/china

ووفقاً للجدول اعلاه، نلاحظ ان الاقتصاد الصيني في مطلع الالفية الجديدة شهد نمواً اقتصاديا غير مسبوق، يعود بالأساس الى الصادرات المزدهرة، والاستهلاك الخاص المرن، والاستثمارات الخارجية الواسعة ، فضلا عن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ٢٠٠١، الذي شكل دعماً كبيراً للتجارة الصينية عبر انحاء العالم[٦٥]، بحيث اصبحت الصين تتمتع بمكانة مهمة ومؤثرة في عجلة نمو الاقتصاد العالمي، الذي زاد من تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات عليها، للانطلاق والمنافسة عالمياً ضمن مارثون الدول الكبرى، ولوحظ ذلك من خلال توجه الكثير من البلدان شرقاً نحو الصين، مثل البلدان العربية وبعض الدول الافريقية وبلدان الخليج العربي، ولابد من الاشارة نحو ذلك، اذ بلغ (٤٧٥) الف من العمال والخبراء الصينيون الذين يعملون في مشاريع

تنفذها الشركات الصينية خارج البلاد، فضلا عن هناك (٣٩٠) الف شركة من اغلب دول العالم لها استثمارات في الصين، تصنف اغلبها ضمن اكبر ٥٠٠ شركة في العالم[٦٦].

وتزامناً مع نشوب الازمة المالية التي عصفت العالم في عام ٢٠٠٨، والتي أدت الى انهيار اقتصاديات كثير من الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبعض القوى الغربية. الا ان التفوق الاقتصاد الصيني انقذ الصين من تداعيات الازمة بشكل افضل من معظم البلدان الاخرى، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، كشف مجلس الدولة الصيني عن حافز قدره (٤) تريليون يوان صيني (٥٨٥ مليار دولار امريكي) في محاولة لحماية البلاد من سوء اثار الازمة المالية، الذي حفز النمو الاقتصادي الصيني من خلال مشاريع الاستثمار، وبالقابل خرجت الصين من الازمة المالية بوضع جيد، يصاحبه نمو الناتج المحلي فوق (٩%)، وانخفاض معدل التضخم المالي، ومع ذلك فأن السياسات التي نفذت خلال الازمة لتعزيز النمو الاقتصادي، ادى الى تفاقم اختلالات الاقتصاد الكلي في البلاد، لاسيما فقد شكل برنامج تحفيز الاستثمار، واستهلاك الاسر المنخفض نسبياً في معالجة هذه الاختلالات [٦٧].

ونتيجة لتكريس جهود الحكومة الصينية في تطوير منظومتها الاقتصادية بشكل مستمر، والذي بدوره اعتمد على الاستثمارات الاجنبية، حيث سجلت تلك الاستثمارات رقماً قياسياً في عام ٢٠١٢، اذ بلغت (١٩٦) مليار دولار، ويشكل هذا الرقم اكبر حجم من الاستثمارات تتلقاها دولة واحدة في ذلك العام، متفوقة على الولايات المتحدة الامريكية التي طالما احتلت المرتبة الاولى في هذا المجال والذي بلغ حجم استثماراتها في تلك السنة (١٦٨) مليار دولار، أي اقل بـ (٢٨) مليار دولار عن الصين، وفي عام ٢٠١٤ شهد الاستثمار الصيني زيادة نحو (١٤) مليار دولار عن السنوات السابقة (٢٠١٢-٢٠١٣)[٦٨]، وفي مطلع عام

٢٠١٨أعلنت الحكومة الصينية عن اجراء بعض التغييرات في برنامجها الاستثماري، من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل اوسع، من خلال زيادة الانفتاح السوق وتبسيط شكليات تسجيل الشركات الاستثمارية في الصين[٦٩]. مما ادى الى زيادة الاستثمار الاجنبي في الصين بنسبة (٢.٣%) عن السنة السابقة ليصل الى (٨١,٨) مليار دولار امريكي [٧٠].

ثانياً : القدرات الاقتصادية الصينية الخارجية (تجمع دول بريكس و مبادرة الحزام والطريق) نموذجاً.

شهدت نهاية سبعينات القرن الماضي تحولاً عميقاً في هيكلية القيادة الصينية من خلال التوجه نحو سياسة "الاصلاح والانفتاح"، اذ حرصت على توظيف سياستها الخارجية في بناء شبكة من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع معظم دول العالم، ولاسيما علاقاتها مع الدول المتقدمة، والتي تشكل مرتكزاً اساسياً في تحقيق المكانة وقوة التأثير في مستوى العلاقات الدولية، وفي نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين برزت الصين كقوة اقتصادية كبرى في النسق الدولي، لذا ركزت السياسة الخارجية الصينية على حماية وديمومة اقتصادها المتفوق، وتطويره بشكل اوسع في انحاء العالم، لما له من اهمية بالغة في تحديد معالم مكانة الصين المستقبلية في النظام العالمي الجديد، فضلا عن ادراك الصين بأن يكون لها دور فاعل ومؤثر في التفاعلات الاقليمية والدولية، مما دفع بها الى تشكيل تحالفات اقتصادية مع معظم دول العالم وابرزها (تجمع بريكس)، واقامة مشاريع عملاقة تخدم تطلعاتها المستقبلية ومدى تأثيرها في الساحة الدولية ومنها مشروع الحزام والطريق "الحرير" .

١. تجمع دول البريكس BRICS

عرفت السنوات العشر الاولى من القرن الحادي والعشرين بالنمو السريع لاقتصادات البلدان المتطورة، التي بدورها حفزت مزيداً من تنمية الاقتصاد العالمي

والمجتمع الدولي، و من بين تلك البلدان ذات الاقتصادات المتطورة، تميزت بلدان مجموعة "بريكسBRICS" (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، الصين ، جنوب افريقيا) بنسب نمو اقتصادي غير مسبوق، اتاح لهذه المجموعة ان تشغل موقعاً قيادياً في العالم [٧١].

فقد شكلت تلك الدول مجتمعة تكتلاً عرف بأسم مجموعة دول "بريكس BRICS"لأسرع نمو اقتصادي في العالم، حيث عقدت اول قمة بين رؤساء الدول الاربعة (بريك) في "ييكاتيرينبرغ" الروسية في (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، وتم الاتفاق على مواصلة التنسيق في اكثر القضايا الاقتصادية العالمية، والتعاون المشترك في المجال المالي وحل المسألة الغذائية، وبعدها انضمت دولة جنوب افريقيا الى المجموعة عام ٢٠١١، فأصبحت تسمى (بريكس) بدلا من (بريك) سابقاً [٧٢]، وتشكل مساحة دول بريكس ربع مساحة اليابسة [٧٣]، اذ يبلغ عدد سكانها وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٨(البرازيل ٢١٢.٨٧٣ مليون، روسيا ١٤٣.٢٦١ مليون، الهند ١.٣٨٥.١٣٧ مليار، الصين ١.٣٩٣.٦٨٦ مليار، جنوب افريقيا ٦٤.٤١٨ مليون)[٧٤]، وتسيطر على ما يقارب (١٨%) من الاقتصاد العالمي بمجموع ناتج محلي اجمالي ما يقارب (١٥.٥) تريليون دولار امريكي[٧٥]. أنظر الى الشكل رقم (٥) يوضح عدد سكان والمساحات الجغرافية لمجموعة دول بريكس.

الشكل رقم (٥)

مجموعة دول بريكس (BRICS)

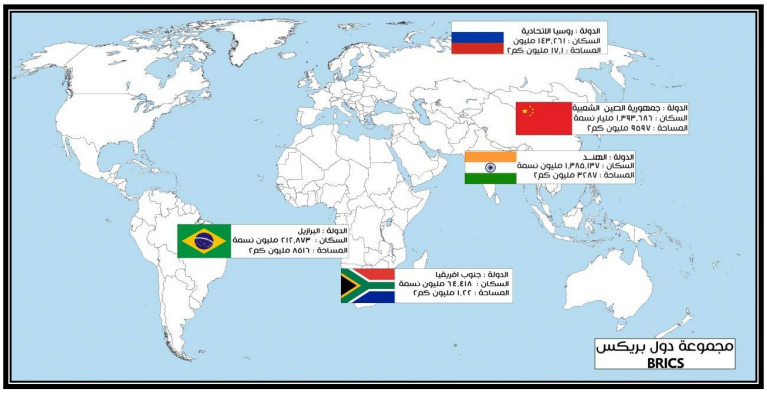

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر :

Source:BRICS is an acronym for the grouping of the world's leading emerging economies, namely Brazil, Russia, India, China and South Africa.http://www.brics2018.org.za/what-brics
Source:https://www.google.com/maps/place.

تعقد قمة دولبريكس بشكل سنوي، حيث يتم من خلالها مناقشة مجالات التنسيق (السياسي والاجتماعي والاقتصادي)، فضلا عن قيام دول المجموعة في تحديد الكثير من الفرص التجارية، والتكامل الاقتصادي ومجالات التعاون، كما تعتمد آلية تنا وبرئاسة المنتدى سنويا بين الأعضاء، وفقا للاختصار(BRICS)، اضافة إلى القمة[٧٦].

وعلى أثر تداعيات الازمة المالية التي عصفت العالم في عام ٢٠٠٨، تزايد الاهتمام العالمي بمجموعة بريكس (BRICS)، حيث تمحور معدل النمو الاقتصادي العالمي وفق أمرين، الاول: هو النمو (السالب) وتدهور في أداء اقتصادات الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية، والثاني: استمرار اقتصادات الدول الناشئة وخاصة دول مجموعة "بريكس"، في تحقيق معدلات كبيرة في النمو

الاقتصادي، اضافة للكثافة السكانية لدول بريكس التي تشكل حوالي نصف سكان العالم، الامر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث عدد المستهلكين، وهنا يمكن القول، اذا استمرت دول المجموعة في تحقيق معدلات نمو الاقتصادي، فأنها ستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم[٧٧].

واتساقاً لما سبق تميزت الصين في مجموعة دول بريكس، نظراً لقوة اقتصادها الذي لم يتأثر كثيراً في تداعيات الازمة المالية، اضافة الى تحقيق نسب نمو معتبرة مع دول المجموعة مقارنة باقتصادات القوى التقليدية، في حين تقتصر على نسبة (٢%) في العديد من اقتصادات الغربية، أنظر الى الجدول رقم (٦) يوضح تفوق الناتج المحلي الاجمالي ونسب النمو في دول بريكس (٢٠١٠-٢٠١٢).

الجدول رقم (٦)

الناتج المحلي الاجمالي ونسب النمو في دول بريكس (٢٠١٠-٢٠١٢)

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النمو 2010	نسبة النمو 2011	نسبة النمو 2012
الصين	5,364,465 تريليون دولار	10.3	9.6	9.5
البرازيل	1,910,090 تريليون دولار	7.5	4.1	3.6
روسيا	1,507,080 تريليون دولار	4.0	4.8	4.5
الهند	1,367,000 تريليون دولار	10.4	8.2	7.8
جنوب افريقيا	329 مليار دولار	3.0	3.4	3.8

المصدر: عبد القادر محمد دندن، الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية: دراسة ميدانية الصين، مركز الكتاب الاكاديمي، الاردن- عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص٥٧.

بالرغم من تباين مستويات دول بريكس الخمس وامكانياتها، فأن لدى كل عضواً في المجموعة يعوضه في النقص عن الاخر، فروسيا الاتحادية التي تعتبر الاقل نمو اقتصادياً مقارنة بالدول الثلاثة الاخرى (الصين، برازيل، الهند) باستثناء جنوب افريقيا، فنجد ان روسيا الاتحادية هي رأس هذه المجموعة والصين جسدها والباقون اطرافها، بل اكثر من ذلك[٧٨].

وفي سياق ذلك، ولما تشكله الصين من اهمية كبيرة في بريكس، ففي عام ٢٠١٧ استضافت الصين قادة دول مجموعة بريكس في (القمة التاسعة) والتي انطلقت وفق مفهوم "شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً"، حيث اثنت الصين عن توجهات المجموعة ووصفتها بـ"العقد الذهبي" القادم، ودعتهم الى بذل جهداً متواصل لتعزيز نفوذها على التعاون الإنمائي العالمي على النقيض من الولايات المتحدة التي تقل صبرا مجال معونة الدولية، فضلا عن تعزيز الصين للتعاون بين القوى الصاعدة في (BRICS) للتصدي للتحديات العالمية[٧٩].

وبناءاً لما تقدم، من الواضح ان دول بريكس (BRICS) تشكل تكتلاً ذو طابع دولي عابر للإقليم (دون العالمي) وعلى رأسها (الصين وروسيا) الدولتين الطامحتين لأخذ دوراُ قياديا في النظام العالمي الجديد، والذي يهدف الى كسر طوق الهيمنة الامريكية على العالم وبناء نظام عالمي متعدد الاقطاب، يستند على الاحترام وقواعد القانون الدولي واحترام مبدا حقوق الانسان، وتجنب النزاعات الدولية من خلال انتهاج سياسة دبلوماسية[٨٠]، فضلا عن تأكيد دول المجموعة في اكثر من قمة واخرها قمة ٢٠١٨ العاشرة في "جوهانسبرغ" بجنوب افريقيا ، حول اصلاح صندوق النقد الدولي، الذي يعد مرتكزاً اساسياً للتأكد من شرعية الصندوق وفاعليته، والسعي في تطبيق بنود ميثاق الامم المتحدة[٨١]، لذلك يشكل هذا التجمع اهمية كبيرة في الحسابات الصينية، لاسيما وانها تعتبر احد الادوات الفاعلة في تعزيز قدرات الصين للصعود السلمي ضمن هيكلية النسق الدولي .

٢. مبادرة الحزام والطريق" BRI"

شهدت نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، صعود الصين كقوة مؤثرة في النسق الدولي، وتحمل بجعبتها امكانيات هائلة، ولاسيما القوة الاقتصادية الكبيرة، فقد طورت سجل تاريخها الاقتصادي منذ حقبة السبعينات، من خلال الانفتاح على العالم الخارجي، واستقطاب رؤوس الاموال والتكنولوجيا

الصناعية من الشركات الاجنبية، مما شكل لها حافزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم والمجتمع الدولي، لذا اتجهت باستراتيجيتها الاقتصادية في اقامة مشاريع كبيرة تجوب العالم، الهدف منها تعظيم قدراتها الاقتصادية والسياسية، فضلا عن اكمال طموحاتها في شغل موقعاً قيادياً في العالم، وابرز تلك المشاريع واهمها بالنسبة للصين وهو مشروع "الحزام والطريق"(□)، الذي تسعى من خلاله محاكاة هذه الاستراتيجية الاقتصادية خارج حدود الصين، في محاولة إنشاء مسارات تجارية برية وبحرية تربط بين الصين وأوروبا عبر المرور في آسيا،بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا إلى المساعدة في رفع معدلات نموها الاقتصادي، ولاسيما في وسط وغرب الصين، وكذلك رفع معدلات النمو في البلدان الأخرى .

ويعد مشروع "الحزام والطريق" من أكبر الممرات الاقتصادية في العالم، اذ يشمل حوالي (٦٥) دولة، والتي تمثل مجتمعة اكثر من (٣٠%)من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، ويبلغ نسبة عدد سكانها ما يقارب (٦٢%) من العالم، وتمتلك حوالي (٧٥%) من احتياطات العالم من مصادر الطاقة (٨٢)، وتهدف الاستراتيجية الصينية في ربط الصين بأوروبا من خلال الموانئ والطرق السريعة وشبكات الاتصالات وخطوط السكك الحديدية على مسارين(٨٣):

- (الحزام) ويعني الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، اذ يمتد من غرب الصين الى اوروبا عبر وسط وجنوب اسيا.
- (الطريق) ويعني طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، يربط بين الصين ودول جنوب شرق آسيا و دول الخليج وشمال أفريقيا وصولا الى اوروبا عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي والبحر الاحمر.أنظر الى الشكل رقم (٧) يوضح مسار مبادرة "الحزام والطريق".

الشكل رقم (٧)

مسار البري والبحري لمبادرة "الحزام والطريق" الصيني

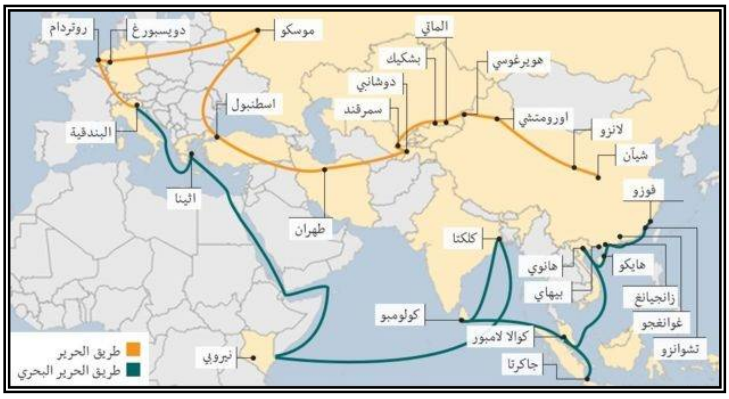

Source:http://www.wataninet.com/2017/05

وبالنظر لضخامة مبـــادرة الحـــزام والطريـــق " Belt and Road Initiative"(BRI)، فأنه يتكون من ستة ممرات اقتصادية [٨٤]:

١. الممر الاقتصادي الرابط بين الصين ومنغوليا وروسيا .
٢. الجسر البري اليورو – اسيوي الجديد .
٣. الممر الاقتصادي بين الصين ووسط وغرب اسيا .
٤. الممـــر الاقتصادي الـــذي يربـــط بين الصيـــن وشبه الجزيرة الهنديـــة الصينية.
٥. الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان .
٦. الممر الاقتصادي الـــذي يربط بين بنغلاديش والصيـــن والهند وميانمار.

ان جهود الصين الرامية في اقامة "BRI" ينطلق وفق رؤية الصين الاســـتراتيجية مفادها تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة في الصـــين والعـــالم [٨٥]، وتزامناً مع اطلاق "BRI" في عام ٢٠١٣، وتحويلها من الاطـــار النظـــري الى التنفيذي، فقد بادرت الصين عام ٢٠١٤ الى تأسيس بنك الاستثمار الاســـيوي

للبنية التحتية، ورصدت له (٥٠) مليار دولار، وسرعان ما تجاوز رأسمال الى (١٠٠) مليار دولار بعد مساهمة بعض الدول ومن ضمنها دول عربية، اذ يقوم البنك في دعم جميع المشاريع التي تنشأ ضمن اطار مبادرة "الحزام والطريق"، والتي اقر منها الان نحو الف مشروع [٨٦]، وكذلك انشاء صندوق طريق الحرير ورصدت له رأسمال (٤٠) مليار دولار، على غرار ذلك استثمرت الشركات الصينية نحو (٢.٩٥) مليار دولار في (٤٣) دولة على طول مسار "BRI" في الاشهر الاولى من عام ٢٠١٧ بنسبة (١٤.٤%) من اجمالي الاستثمارات الخارجية، مقارنة بنسبة (٩%) في عام ٢٠١٦، وبلغت قيمة الصفقات التجارية بين الصين والدول الواقعة على طول "الحزام والطريق" ما يقارب (٩١٣) مليار دولار في عام ٢٠١٦ [٨٧].

ويتضح لما سبق ان "BRI" لاقت اهتماماً واسع من اغلب الدول في العالم، وأحدثت تأثيراً كبير ليس فقط من خلال توقيع الاتفاقات الثنائية مع الصين، وانما حصولها على تأييد من الامم المتحدة واغلب المنتديات الدولية، وكذلك من بعض حلفاء الولايات المتحدة التقليديين (فرنسا، المانيا، المملكة المتحدة)، الامر الذي ادى بدوره الى تعزيز مكانة الصين على الصعيد العالمي وتنفيذ توجهات استراتيجيتها الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والتنمية، فضلا عن تطوير مبدأ التعاون المشترك بين جميع الدول[٨٨]، الذي جاء تجسيداً لتقرير المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام ٢٠١٧، حيث "يدعو شعوب العالم كافة إلى العمل معاً لبناء مجتمع يقوم على صياغة مستقبل مشترك للبشرية"، كما واشار التقرير الى ان "الصين ستسعى جاهدة للارتقاء بالتعاون الدولي من خلال مبادرة الحزام والطريق"[٨٩]، وبناءا على ذلك نجد ان الصين وظفت جميع قدراتها الاقتصادية والسياسية في سبيل انجاح "BRI"، وضمان التواصل مع سياسات الدول والتفاعل المشترك بين شعوبها، والذي يصب

في فتح باباً جديداً للتعاون الدولي من اجل صياغة محركات جديدة للتنمية المشتركة .

وانسجاما لما سبق، من المحتمل ستتولد تأثيرات كبيرة تجاه "مبادرة الحزام والطريق BRI"، من جهة فيما يتعلق بالاقتصاد والعلاقات الدولية العالمية، كون تلك المبادرة ستسهم بشكل مباشر في تحفيز نمو كثير من الدول التي تعاني من انخفاض في معدلات الدخل، مما سيؤدي الى دعم نمو الاقتصاد العالمي، ورفع حجم التجارة العالمية، ومن جهة أخرى، تأتي هذه المبادرة في إطار المنافسة المتنامية بين الصين والولايات المتحدة على النفوذ والتجارة، كما تأتي ضمن تخوف الولايات المتحدة من أن تحل الصين في الصدارة الاقتصادية العالمية، ما يقلل من مكانتها على المستوى العالمي[٩٠].

وبناءاً لما تقدم، يمكن القول ان نجاح الصين الهائل في مسيرتها الاقتصادية مهد لها الطريق لتصبح اكبر قوة اقتصادية بالعالم متجاوزة الولايات المتحدة الامريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي في الدولار معادلاً بالقدرة الشرائية، فقد بلغت حصة الصين من الناتج العالمي بنسبة (١٦.٤٨%) مقابل (١٦.٢٨%) للاقتصاد الأمريكي، إذ بلغ حجم الناتج الاقتصادي الوطني للصين (١٧.٦) تريليون دولار، مقابل (١٧.٤) تريليون دولار للولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠١٤[٩١]، وفي احدث احصائيات البنك الدولي لعام ٢٠١٧ بلغ حجم الناتج الاقتصادي للصين (٢٣.٣٠٠) تريليون دولار، مقابل (١٩.٣٩٠) تريليون للولايات المتحدة[٩٢]، ومن البديهي أن تتطلع أيضا إلى مكانة ريادية على المستوى الدبلوماسي العالمي، الأمر الذي يتطلب سياسات واستراتيجيات دبلوماسية جديدة، تختلف عن السياسات والمفاهيم الحذرة والمحافظة القديمة، تمكّن الصين من التغلب على تحديات المرحلة، وتعزيز مكانتها الدولية[٩٣].

المبحث الثالث

القدرات التكنولوجية والتفوق العلمي الصيني.

بدأً من المنطلق الاساسي للتكنولوجيا، لاسيما عامل المعرفة الذي اصبح يشكل مصدراً اساسياً من مصادر القوة[٩٤]، اذ تمتلك الصين سياسة ممنهجة بشكل منظم تتعلق بنقل التكنولوجيا، فنجد ان حقبة الثمانينات والتسعينات ساعدت الصين على استقطاب التكنولوجيات الاساسية لجزء كبير من قطاعاتها الصناعية، وساهم رأس المال الصيني نحو (٥١%) في هذه الفترة (استثمارات اجنبية)، بما حقق نجاحاً للصين تمثل في قدرتها على الولوج الى التكنولوجيا التي يمتلكها شركاؤها الغربيون[٩٥]، ومنذ تلك الفترة تمخضت السياسة الصينية في الاصلاح التكنولوجي داخل المؤسسات من اجل تعميم الوعي التكنولوجي، فقد انتشرت التقنيات على نطاق واسع فيها وأسست جيلاً مميز من المجتمع الصيني باستطاعته استخدام التكنولوجيا والمعارف الحديثة [٩٦]. ووفقاً لذلك استطاعت الصين تطوير قدراتها التكنولوجية وتعميمها على كافة المجالات (الاقتصادية، والعسكرية، والعلمية).

فقد بدأت الحكومة الصينية في السعي الى تطوير قدراتها التكنولوجية، من خلال انشاء مراكز بحثية للتطوير والتدريب والتعاون مع الباحثين، ليتمكنوا من نقل المعرفة والعلم من الغرب، وتوجيه الدعم الكامل لهم، حتى تمكنوا بعبور فجوة كبرى تفصلهم عن الغرب في الكثير من المجالات، فضلا عن تفوقهم على الغرب في بعض المجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، كون الغرب كانت لهم رؤية مترددة حول ذلك، يعود عدم تطبيقها الى محاذير اخلاقية [٩٧]، ففي بداية الالفية الثانية ازداد عدد الباحثين الصينيون اكثر من (٥٠.٠٠٠) عالم يعملون في مجال صناعة التكنولوجيا الحيوية [٩٨].

واتساقاً مع ذلك، وفي اطار تطور القدرات العلمية التكنولوجية الصينية، اذ تشير احصائيات وزارة التربية والتعليم الصينية، بأن الصين اصبحت اكبر مصدر للطلبة

الدوليين، اذ بلغ نحو (٥.١٩٤.٩٠٠)طالب صيني في الخارج على مدار الأربعون سنة الماضية، ونحو (١.٤٥٤.١٠٠)طالب مسجلون حالياً في مؤسسات التعليم العالي في الخارج، وفي عام ٢٠١٧ بلغ الطلبة العائدين (حملة الشهادات العليا) نحو (٣٣٣.٢٠٠)[٩٩]، كما وأشار التقرير الصادر في عام ٢٠١٧ من مكتب الشؤون التربوية والثقافية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ومعهد التعليم الدولي الأمريكي، بلغ عدد الطلاب الدوليين في الجامعات الامريكية (١.٠٧٨.٨٠٠)طالب في الفترة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧، بزيادة قدرها ٣.٤% عن العام الدراسي السابق، من بينهم (٣٥٠.٧٥٥) الف طالب صيني ليحتلوا المركز الاول في الولايات المتحدة، بزيادة قدرها (٦.٨%)،وهو ما يمثل (٣٢.٥%) من إجمالي عدد الطلاب الأجانب، ويفوق عدد الطلاب الهنود الذين يحتلون المركز الثاني (١٦٤.٥٠٠) ألف طالب[١٠٠].

وفيما يتعلق بتكنولوجيا الفضاء، فقد ادركت الصين ان استخدام التكنولوجيا في الوصول الى الفضاء، يعتبر دليلاً واضحاً لإظهار قوة الدولة، فان التجربة الفضائية السوفيتية في ستينيات القرن الماضي من خلال ارسال (يوري جاجارين) كأول انسان الى الفضاء الخارجي بدافع اظهار تفوقهم على الولايات المتحدة، وتبعها التجربة الامريكية في نفس العقد الزمني بأرسال (نيل ارمسترونغ و اودين الدرين و مايكل كوليز) ونزولهم على سطح القمر، لإيصال رسالة واضحة الى السوفييت بأن الولايات المتحدة تتفوق عليهم، كل ذلك شكل حافزاً للصين في تقديم نفسها للعالم كدولة قوية، ففي عام ٢٠٠٣ أطلقت الصين اول رحلة الى الفضاء الخارجي (شنتشو5)، لتصبح العضو الثالث في نادي المسافرين الى الفضاء بعد روسيا والولايات المتحدة [١٠١]، وبالنظر لنجاح تلك التجربة التي وصفها الرئيس الصيني (هو جين تاو) قائلا: ((ان هذه خطوة تاريخية للشعب الصيني حتى تضعه على طريق رواد العالم في مجالات العلوم والتكنولوجيا))، ازداد

الطموح الصيني في توسيع قدراتهم في المجال الفضائي، حيث ارسلت رحلتهم الثانية (شنتشو6) في عام ٢٠٠٥[١٠٢]،الى جانب ذلك أعلن معهد بكين (لميكانيكا) الفضاء والإلكترونيات (BISME) في مايو/أيار ٢٠١٧، ان الصين أجرت اختباراً لاسلكياً لمظلة تابعة للمركبات الفضائية من الجيل الجديد، أكثر تطوراً من كبسولات (شنتشو) الحالية[١٠٣]،

ويتضح لما سبق، ان اهتمام الصينيون في تطوير قدراتهم في مجال (تكنولوجيا الفضاء)،يصب في عدة نواحي، وهذا ما أكدت عليه في وثيقتها الصادرة في عام ٢٠٠٢، حول البرنامج الفضائي الصيني، اذ يهدفالى الحفاظ على مصالحها القومية، وتنفيذ استراتيجيتها التنموية، واستكشاف الفضاء وتوظيفه للأغراض سلمية، فضلا عن تنفيذ سياسة دفاعية قوية تقف بوجه الولايات المتحدة الامريكية في حال شنها لحروب الفضاء في المستقبل[١٠٤]، وعلى غرارهعززت الصين قدراتها العسكرية تكنولوجياً، من خلال تطوير منظومتها العسكرية بأحدث التكنولوجيات، وفي ضوء ذلك، اوضح التقرير السنوي لعام ٢٠١٧للجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية الأميركية الصينية بأن ((الصين تعمل بشكل مستمر في تطوير حزمة من الأسلحة المتقدمة ذات القدرة تدميرية على نطاق واسع المدى))، كما وحدد التقرير نوعية الاسلحة التي تعمل الصين على تطويرها والمتمثلة بـ (صواريخ حربية تمتلك القدرة على المناورة، اسلحة الليزر والحزم الضوئية، مدافع ريبلغن الكهرومغناطيسية "Railgun"، الاسلحة المضادة للهجمات من الفضاء الخارجي، روبوتات الموجهة بالذكاء الصناعي[١٠٥]. مما ادى الى زيادة المخاوف الامريكية لما تشكله الصين من تطور فائق المدى في تطوير قوتها العسكرية تكنولوجياً، اذ يتوقع المراقبين ان الصين ستصبح في المستقبل المنظور قادرة على شن هجمات متزامنة في مجالات الفضاء والانترنيت والمعلومات مع

العمليات العسكرية التقليدية، بهدف شل حركة الخصم في هجمة واحدة سريعة(١٠٦).

الخاتمة :

نستنتج من هذه الدراسة بأن التقدم الصيني والنمو الاقتصادي الهائل جعلها تمتلك قدرات كبيرة في كافة المجالات لتبوء مكانة فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الدولي ، وقد لاحظنا من خلال هذه الدراسة ان الصين بفضل تقدمها الاقتصادي والانضمام في شراكات استراتيجية تعاونية ذات طابع اقتصادي واهمها (تجمع دول بريكس، منظمة شنغهاي للتعاون) فضلا عن مشروع مبادرة الحزام والطريق الصيني الذي ضم ما يقارب ٦٠ دولة، كل ذلك جعل من الصين ان تكون من الدول الرائدة في هذه التجمعات الاقتصادية، لاسيما وانها تشكل الدولة الاكبر اقتصادياً بين الدول الاعضاء في هذه التجمعات، كما وان ناتجها المحلي الاجمالي يحتل المرتبة الاولى بين هذه الدول ايضاً بما في ذلك روسيا والهند .

اضافة لذلك استطاعت الصين توظيف قدراتها الاقتصادية الهائلة في تطوير قدراتها العسكرية والامنية والتكنولوجية والعلمية، فضلا عن انها اصبحت رائدة في مجال التفوق العلمي، وتوسيعاً لذلك فقد شكلت القدرات التي تملكها الصين عناصر قوة، ومن خلالها يمكن ان يتحدد مستوى مكانتها في النظام السياسي الدولي لتصبح طرف دولي فاعل ومؤثر في الساحة الدولية، ولاسيما بعد مرحلة الحرب الباردة .

Abstract:

This research deals with the developing of power and different abilities (military, security, economy, technology and scientific excellence)

The research shows that the excellence of the Chinese economy and its development , had a positive reflection on the other powers and abilities , it means it is a base of development in all fields.

The development in power and Chinese military abilities had a clear effect on Chinese strategic creed , and that what the research deals with in some details. The research also deals with developing Chinese nuclear abilities.
The research doesn't ignore the security eye that indicates to the protection of the state sovereignty, concentrating on the unity and safety Chinese lands.
The research also deals with the Chinese power and abilities in their two parts internal and external , at the internal level , the Chinese economic development has been noticed through different stages , also dealing with the decisions the lead to this development, at the level of power and external abilities , the research indicated to (BRICS , BRI) as an example of this power and abilities, the research didn't forget the power an technology abilities and Chinese scientific excellence , and its path by creating researches centers for developing , training and cooperating with the researchers, and how to close the gap that separates China from the west , the research also indicates to the development of space technology.

---

(١) كرار انور البديري، الصين: بزوغ القوة من الشرق، السلسلة الجامعية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شركة صبح للطباعة، بيروت– لبنان، ٢٠١٥، ص٣٥.

(٢) مايكل دي سوين، التقييم الاستراتيجي، تحرير: زلمي خليل زاد، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي– الامارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى، العدد ٥، ١٩٩٧، ص٢١٦.

(٣) المصدر السابق، ص٢١٨.

(٤) يونس مؤيد يونس، ادوار القوى الاسيوية الكبرى: في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، المملكة الهاشمية الاردنية، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص٦٩.

(٥) محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، العدد ١٨٣، المجلد٤٦، ٢٠١١، ص٦١.

(٦) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(٧) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين: في النظام الدولي ١٩٧٨–٢٠١٠، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي– الامارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، ٢٠١٤، ص١٣١.

(٨)ابو بكر فتحي الدسوقي، تطور العلاقات الامريكية الصينية، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، العدد ١٤٣، ٢٠٠٠، ص١٥٣.

(٩)وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

(١٠) كرار انور البديري، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

(١١)وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦

(١٢) عبد القادر دندن، الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية: دراسة ميدانية (الصين)، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان– الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص٧٥.

(١٣) غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت– لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص٢٨٧.

(١٤)نقلا عن : يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص٦٩–٧٠.

(15)Summary ,Armaments, Disarmament and International Security, yearbook 2012, (Sipri) Stockholm International Peace Research Insttute.p8.

(16) Summary ,Armaments, Disarmament and International Security, yearbook 2018, (Sipri) Stockholm International Peace Research Insttute.p6.

(١٧)محمد مجاهد الزيات، تعاون دون شراكات استراتيجية دفاعية او تصنيع عسكري، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة– المملكة العربية السعودية، العدد ١٠٦، ٢٠١٦، ص٢٣.

(١٨) المصدر السابق، ص٢٤.

(١٩) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

(٢٠) سعد علي حسين، القدرات النووية في شرق اسيا: القدرات النووية الصينية نموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٥، ٢٠٠٢، ص٢.

(21)Nuclear Power in china, World Nuclear Association, 2012. http://www.world-nuclear.org/info/inf63.html.

(٢٢) نقلا عن : محمد كاظم المعيني، ايكولوجيا الارتقاء: الصين وتجليات المستقبل: دراسة في الامكانيات والتحديات، مكتبة السنهوري، بيروت– لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص١٥٦–١٥٧.

(□)تشير التقارير الصادرة من الحكومة الصينية في عام ٢٠١٥، حول استراتيجيتها العسكرية، وتحديدا فيما يخص قضايا الردع الاستراتيجي وخوض الحروب، اذ تعتبر من الوظائف الرئيسية التي تُعنى بها القوات المسلحة الصينية، فقد أبدت استراتيجية بكين العسكرية اهتماما كبيراً في تطوير قدرات الردع الاستراتيجي الى جانب تعزيز الجاهزية التامة للقتال الفعلي، كما ويذكر كتاب "علم الاستراتيجية العسكرية" الصادر من قسم ابحاث الاستراتيجية العسكرية في اكاديمية جيش التحرير الصيني للعلوم العسكرية، ان الاهداف الرئيسية للردع الاستراتيجي هي منع اندلاع الحرب وحماية حقوق ومصالح

السيادة البحرية ومصالح الامن القومي الصيني، ومن اجل تحقيق هذه الاهداف تناولت العديد من التقارير العسكرية الصينية موضوع الردع الاستراتيجي، لاسيما النسخة الاقدم التي تعود لعام ٢٠٠١ من كتاب الاستراتيجية العسكرية الذي تم نشره بالنسخة الانكليزية عام ٢٠٠٥، الذي يشير بان الردع الاستراتيجي المتكامل هو مفهوم واسع يتعدى الاسلحة النووية والقدرات العسكرية ايضاً، في حين تمتلك الولايات المتحدة مفهوما واسعاً نسبياً حول الردع الاستراتيجي، اذ يتضمن عددا من القدرات المختلفة الى جانب الاسلحة النووية، ولكن مفهوم الصين اكثر شمولية لأنه يغطي الوسائل العسكرية وغير العسكرية للقوة الوطنية، كونه يشمل وسائل القوة السياسية و الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية. للمزيد أنظر : (مايكل اس تشايس و آرثر تشان، نهج الصين المتطور ازاء "الردع الاستراتيجي المتكامل"، مؤسسة راند، ٢٠١٦، ص٩-١٠).

(٢٣)مايكل اس تشايس و آرثر تشان، مصدر سبق ذكره، ص٢٠-٢٢.

(٢٤) مسعد الششتاوي احمد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة- مصر، العدد١٧٣، ٢٠٠٨، ص٩١.

(□) تمتلك الصين ٣ سفن ناقلة للجنود يطلق عليها "التمساح البحري"، حيث تتميز هذه السفن بقدرات هائلة، وان كل سفينة يمكنها نقل حمولة تقدر بحوالي ٢٠ الف طن، ويبلغ طولها ٧٠٠ قدم تقريباً، وتستطيع نقل كتيبة كاملة ما بين (٤٠٠-٨٠٠) جندي، ويقع على متنها مهبط طائرات، فضلا عن امتلاكها حظيرة طائرات تتسع لأربعة طائرات هليكوبتر ناقلة .

(٢٥)محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٢٦)مسعد الششتاوي احمد، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٢٧)اول ظهور لـ "الشبح" الصينية، عربية Sky NEWS، ابو ظبي، ٢٠١٦.
https://www.Skynewsarabia.com

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) نقلا عن : محمد كاظم المعيني، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.

(30)Summary ,Armaments, Disarmament and International Security, yearbook 2014, (Sipri) Stockholm International Peace Research Insttute.p17.

(٣١)محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

(٣٢)بايتس غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية امنية جديدة، ترجمة: دلال ابو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ص١٣.

(33) China's National Defense in 2000, permanent mission of the people's republic of china to the united nations office at Geneva and other international organizations in Switzerland. Link: http://www.china-un.ch/eng/bjzl/t176952.htm

(34) China's National Defense in 2000, op .cit.

(35) Brantly Womack, China's Rise in Historical perspective, Rowman & Littlefield Publishers , Inc, United kingdom,2010, p104.

(٣٦) مايكل دي سوين، التقييم الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.

(٣٧) المصدر السابق، ص٢١٠.

(٣٨) نقلا عن : زينة عبد الامير عبد الحسن، الاستراتيجية الاقليمية للصين ودورها في تحديد مكانتها العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص١١٠.

(٣٩) كارن ابو الخير، تحولات القوة في عالم بلا اقطاب، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، العدد ١٨٥، المجلد ٤٦، ٢٠١١، ص١٦٠.

(٤٠) زينة عبد الامير عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

(٤١) فيديانادكاربي،الشراكاتالاستراتيجيةفياسياتوازناتبلاتحالفات،مركزالاماراتللدراساتوالبحوثالاستراتيجية،الطبعةالاولى، ٢٠١٤، ص٥٨.

(٤٢) المصدر السابق، ص٥٨.

(٤٣) وائل محمد اسماعيل، الامبراطورية الاخيرة: افكار حول الهيمنة الامريكية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– المملكة الهاشمية الاردنية، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص١٩٨.

(٤٤) بايتس غيل، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(٤٥) المصدر السابق، ص٧١–٧٣.

(٤٦) وسيم خليل القلعجية، روسيا الاوراسية (زمن الرئيس فلاديمير بوتين)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٧، ص٢٢٨.

(٤٧) المصدر السابق، ص٢٢٦–٢٣١.

(٤٨) زينة عبد الامير عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص١١٢

(49) Syria war: Russia and China veto sanctions, BBC News, Feb 2017. Link: https://www.bbc.com/news/world-middle-east-39116854

(٥٠) زينة عبد الامير عبدالحسن، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(51) Harry J. Kazianis, Why 9/11 Spared China from a Dangerous Duel with America, The National Interest, March 2016. Link: https://nationalinterest.org

(٥٢) كرار انور البديري، براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، مكتبة السنهوري، بيروت– لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص٢٢٤.

(53) Jacques DE Lisle, 9/11 and U.S.-China Relations, Foreign Policy Research Institute, Sep 2011. Link: https://www.fpri.org/article/2011/09/911-and-u-s-china-relations/

(٥٤) كرار انور البديري، براديغما للفهم، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

(55) Harry J. Kazianis, op.cit.

(٥٦) مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي : مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، العدد ١٦٧، ٢٠٠٧، ص٨٠–٨١.

(٥٧) المصدر السابق، ص٨٠.

(٥٨) منى يونس حسين، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للأعوام ٢٠٠١–٢٠٠٩، مجلة بحوث عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العددان ٥٣–٥٤، ٢٠١١، ص١٣٠.

(□) تعرضت جمهورية الصين الشعبية في سبعينيات القرن الماضي وتحديدا مع بداية مسيرتها الاقتصادية الى فشل، بسبب عدم القدرة على توحيد الادخار عن طريق الكومينات التي تمثل اقطاعية زراعية يعمل من خلالها الجميع مقابل الغذاء والكساء والسكن، والتي تسببت في تقلص موارد الحكومة من الفائض الزراعي الذي بدأ ينخفض ويتناقص، مما خلق فجوة كبيرة بين الريف والمدينة التي تعج بالمصانع المتخصصة لصناعة السلع الرأسمالية، فضلا عن معاناة تلك المصانع في نقص التكنولوجيا الحديثة مع انخفاض كفاءة الاستثمار، وزيادة النفقات في المنشآت الدفاعية، اضافة الى نقص كبير في الغذاء لعدد كبير من السكان، مما سبب مجاعة يقف القطاع الزراعي والصناعي عاجزاً امامها.

(٥٩) المصدر السابق، ص١٣٠–١٣١.

(٦٠) وي وي زانج، الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، دراسات عالمية، مركزالإماراتللدراساتوالبحوثالاستراتيجية، ابوظبي– الامارات العربية المتحدة، العدد ١١، الطبعة الاولى، ٢٠٠١، ص١٢.

(٦١) طاهر حمدي كنعان و حازم تيسير رحاحلة، الدولةواقتصادالسوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت– لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص١٥٧.

(62) **Focus Economics,Economic Forecasts from the World's Leading Economists, China Economic Outlook, 2018,p2.**

(٦٣) طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير رحاحلة، مصدر سبق ذكره، ص١٩١–١٩٢.

(٦٤) للمزيد أنظر: منى يونس حسين، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للأعوام ٢٠٠١–٢٠٠٩، المصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

(65) **China Economic Outlook, 2018,op.cit, p3.**

(٦٦) مغاوري شلبي علي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(67) **China Economic Outlook, 2018,op.cit, p1.**

(٦٨) عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

[69] New Rules On Foreign Investment In China – 2018, Plmj Network your Lusophone Partner, AUG 2018, p2.

[70] China Foreign direct investment 1997-2018, Trading Economics, 2018. Link: https://tradingeconomics.com/china/foreign-direct-investment

[٧١] وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦.

[٧٢] عبد القادر دندن، الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

[٧٣] دول البريكس (BRICS)، موسوعة الويكيبيديا على شبكة الانترنيت:

https://ar.wikipedia.org

[٧٤] تعداد سكان العالم، ٢٠١٨. https://www.populationpyramid.net/ar/2018

[٧٥] نقلا عن: محمد كاظم المعيني، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

[76] BRICS is an acronym for the grouping of the world's leading emerging economies, namely Brazil, Russia, India, China and South Africa. http://www.brics2018.org.za/what-brics

[٧٧] محمد ابراهيم السقا، هل تُغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية الالكترونية، الشركة السعودية للبحث والنشر، العدد ٦٧٦٣، ٢٠١٢.

http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.html

[٧٨] وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٨.

[79] BRICS Summit a turning point for China's influence on global development, Institute of Development Studies Library, Sep 2017. Link: https://www.ids.ac.uk/news/brics.

[٨٠] محمد كاظم المعيني، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

[81] 10th BRICS Summit, 2018. Link: http://www.brics2018.org.za

[□] تعود مبادرة انشاء مشروع "الحزام والطريق"، من خلال اقترح الرئيس الصيني "شيجينبينغ" اثناء زيارته الى كازخستان في عام ٢٠١٣، في إنشاء حزام اقتصادي على غرار طريق الحرير القديم، وأثناء زيارته إلى إندونيسيا اعلن الرئيس الصيني عن تلك المبادرة بوصفه "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين". كما ويشار اليه بأسم مبادرة الحزام والطريق وكان يطلق عليهما سابقاً اسم "حزام واحد وطريق واحد". (المصدر: جينليانجشيانجو إنجانا ردان، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، بحوث وتحليلات، اكاديمية الامارات الدبلوماسية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٨، ص٢).

[82] Belt and Road Initiative, The World Bank, Mar 2018. Link: https://www.worldbank.org.

[٨٣] جينليانجشيانجو إنجانا ردان، مصدر سبق ذكره، ص٣.

[٨٤] المصدر السابق، ص٣.

(٨٥) محمود ادريس، التعاون العربي الافريقي الصيني في اطار مبادرة الحزام والطريق، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم– السودان، ٢٠١٧، ص٩.

(٨٦)عزت شحرور، تقرير :مبادرة الحزام والطريق: رؤية نقدية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة– قطر، ٢٠١٧، ص٤.

(٨٧) المصدر السابق، ص٥.

(88)GU Bin, The Belt and Road Initiative is not China's Marshall Plan, Financial Times, AUG 2018. Link: https://www.ft.com/content/29dedffe-9a1c-11e8-88de-49c908b1f264

(٨٩)جينليانجشيانجو إنجانا ردان، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٩٠) سعود بن هاشم، مبادرة الحزام والطريق الصينية، الموقع الالكتروني "Arabia 21" ، ٢٠١٨. /https://arabi21.com/story/1125057

(٩١) عبد الكريم حمودي، الصين تقود الاقتصاد العالمي وتحقق أعلى معدل للنمو، شبكة الخليج اونلاين الدولية، لندن، ٢٠١٥.http://alkhaleejonline.net

(92)Gross Domestic Product (GDP) 2017 "PPP", World Development Indicators database, World Bank, 21 Sep 2018, p1.

(٩٣) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، العراق– بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠١٢، ص١٩٤–١٩٥.

(٩٤)حنان دريدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر. http://www.siyassa.org.eg/Category/18/126

(٩٥) انطوان برونيه و جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز احمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة– مصر، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص١٤٥.

(٩٦) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(٩٧) فولفجانج هيرن، التحدي الصيني، ترجمة :محمد رمضان حسين، كتاب العربية ١٤، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، الطبعة الاولى، ٢٠١١، ص١١٦–١١٧.

(٩٨) المصدر السابق، ص١٢٠.

(99)2017 sees increase in number of Chinese students studying abroad and returning after overseas studies,Ministry of Education of the People's Republic of china, Apr 2018.http://en.moe.gov.cn.

(١٠٠)عدد الطلبة الصينين الدارسين في الجامعات الأمريكية يتجاوز ٣٥٠ ألف، صحيفة الشعب اليومية اونلاين، ٢٠١٧. http://arabic.people.com.cn/n3/2017/1115/c31657-9293184.html

(١٠١)فولفجانج هيرن، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢–١٣٣.

(١٠٢) المصدر السابق، ص١٣٤.

(103) Andrew Jones, China claims progress in new landing technology for crewed spacecraft, Mars landings, Space News, July 2018. Link: https://spacenews.com/china.

(١٠٤) عادل عبد الصادق، الفضاء : ساحة جديدة للتنافس الاسيوي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، العدد ١٨٣، ٢٠١١، ص٦٥.

(١٠٥) نقلا عن: جمال نازي، أسلحة صينية متقدمة تثير قلق الجيش الأميركي، القناة الفضائية الاخبارية "العربية"، ٢٠١٧. http://ara.tv/m4wb7

(١٠٦) نقلا عن: كرار انور البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مصدر سبق ذكره،ص٤٤.